

تصدر عن وزارة شؤون الإعلام

مملكة البحرين

المراسلات

المشرف العام

الجريدة الرسمية

وزارة شؤون الإعلام

فاكس: 17681493-00973

ص. ب 26005

المنامة-مملكة البحرين

البريد الإلكتروني:

officialgazette@iaa.gov.bh

الاشتراكات

قسم التوزيع

وزارة شؤون الإعلام

فاكس: 00973 17871731-

ص. ب: 253

المنامة-مملكة البحرين



محتويات العدد

- مرسوم رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بتعيين وكيل مساعد في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ٥
- مرسوم رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٩ بتعيين وكيلين مساعدين في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ٦
- مرسوم رقم (٧١) لسنة ٢٠١٩ بتعيين وكيلين مساعدين
في وزارة شئون مجلسي الشورى والنواب ٧
- مرسوم رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٩ بتعيين رئيس تنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات ٨
- مرسوم رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٩ بنذب وكيل وتعيين وكيل ووكيل مساعد
في وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف ٩
- قرار رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٩ بشأن تخويل بعض موظفي
هيئة الكهرباء والماء صفة مأموري الضبط القضائي ١١
- قرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠١٩ بتخويل بعض موظفي الشئون الإسلامية
وإدارتي الأوقاف السنوية والجعفرية صفة مأموري الضبط القضائي ١٢
- قرار رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٩ بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار رقم (١٠)
لسنة ٢٠١٩ بإعادة تشكيل لجنة اختبارات القبول للترخيص بمزاولة أعمال كاتب العدل
الخاص وتحديد إجراءات عملها ١٤
- قرار رقم (١٣٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن تغيير تصنيف عدد من العقارات
في منطقة عالي - مجمع ٧٣٢ ١٦
- قرار رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ بشأن تغيير تصنيف عقار
في منطقة الرفاع الشمالي - مجمع ٩١٥ ١٩
- قرار رقم (١٩٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن تغيير تصنيف عقار بعد التقسيم
في منطقة القرية - مجمع ٥٥١ ٢٢
- التقرير السنوي لمجلس المناقصات والمزايدات ٢٠١٨ ٢٥
- ترخيص شبكة بنية تحتية ثابتة للاتصالات الممنوح لشركة بي نت ش.م.ب
(ان بي نت كو ش.م.ب سابقاً) بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٩ ٤٣
- ترخيص ممتاز لمرافق الاتصالات الدولية الممنوح لشركة كلام تيليكوم البحرين
ش.م.ب بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩ ٦٦
- إعلانات مركز المستثمرين ٨٢
- إعلان من غرفة البحرين لتسوية المنازعات ٨٨
- إعلان شطب وكالتين تجاريتين ٨٩

مرسوم رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩
بتعيين وكيل مساعد في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، المعدل
بالمرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة
٢٠١٢، وتعديلاتها،

وعلى المرسوم رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٦ بإعادة تنظيم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية،
وعلى القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بنقل وتعيين مدراء في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية،
وبناءً على عرض وزير العمل والتنمية الاجتماعية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعيّن السيد أحمد جعفر محمد الحايكي وكيلاً مساعداً لشؤون العمل بوزارة العمل والتنمية
الاجتماعية.

المادة الثانية

على وزير العمل والتنمية الاجتماعية تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ
صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٩ محرم ١٤٤١هـ

الموافق: ١٨ سبتمبر ٢٠١٩م

مرسوم رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٩
بتعيين وكيلين مساعدين في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، المعدل
بالمرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة
٢٠١٢، وتعديلاتها،
وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٣ بنقل وتعيين في وزارة الصناعة والتجارة،
وعلى المرسوم رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٧ بتعيين وكيل مساعد في وزارة الصناعة والتجارة
والسياحة،
وعلى المرسوم رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة،
وبناءً على عرض وزير الصناعة والتجارة والسياحة،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعيّن في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة كل من:

- ١- عبدالعزيز محمد علي الأشرف وكيلاً مساعداً للرقابة والموارد.
- ٢- إيمان أحمد حسن الدوسري وكيلاً مساعداً للتجارة المحلية والخارجية.

المادة الثانية

على وزير الصناعة والتجارة والسياحة تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ
صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٩ محرم ١٤٤١هـ

الموافق: ١٨ سبتمبر ٢٠١٩م

مرسوم رقم (٧١) لسنة ٢٠١٩ بتعيين وكيلين مساعدين في وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،

وعلى المرسوم رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب، وعلى القرار رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦ بتعيين مدير في وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب، وبناءً على عرض وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب، وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعيّن في وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب كل من:

- ١- دينا أحمد عيسى الفايز وكيلاً مساعداً لشؤون مجلسي الشورى والنواب.
- ٢- خليل عبدالرسول حسن بوجيري وكيلاً مساعداً للبحوث والموارد.

المادة الثانية

على وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٩ محرم ١٤٤١هـ

الموافق: ١٨ سبتمبر ٢٠١٩م

مرسوم رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٩
بتعيين رئيس تنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،

وعلى المرسوم رقم (١٢١) لسنة ٢٠١١ بتعيين وكيل وزارة مساعد لتنمية الإيرادات العامة في وزارة المالية،

وعلى المرسوم رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء وتنظيم الجهاز الوطني للإيرادات، المعدل بالمرسوم رقم (٩) لسنة ٢٠١٩،

وعلى المرسوم رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ بتنظيم الجهاز الوطني للإيرادات،

وبناءً على ترشيح وزير المالية والاقتصاد الوطني،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

تُعيّن السيدة رنا إبراهيم فقيهي رئيساً تنفيذياً للجهاز الوطني للإيرادات بدرجة وكيل وزارة.

المادة الثانية

على وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٩ محرم ١٤٤١هـ

الموافق: ١٨ سبتمبر ٢٠١٩م

مرسوم رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٩
بندب وكيل وتعيين وكيل ووكيل مساعد
في وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٤، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،

وعلى المرسوم رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٣ بتعيين وكيل وزارة مساعد في وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف،

وعلى المرسوم رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٦ بندب وكيل للوزارة لشئون العدل في وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف،

وعلى المرسوم رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم شئون العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف،

وعلى القرار رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٦ بتعيين مدير في وزارة الشئون الإسلامية،

وبناءً على عرض وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُندب كُُلُّ الوقت المستشار وائل رشيد خليفة بوعلالي وكيلاً للعدل والشئون الإسلامية بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف.

المادة الثانية

تُعيَّن الأستاذة دانة خميس عبدالرحمن الزباني وكيلاً للتخطيط والتوفيق الأسري والنفقة بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف.

المادة الثالثة

يُعيَّن الدكتور محمد طاهر محمد صالح القطان وكيلاً مساعداً للشئون الإسلامية بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف.

المادة الرابعة

على وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٩ محرم ١٤٤١هـ
الموافق: ١٨ سبتمبر ٢٠١٩م

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

قرار رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٩
بشأن تخويل بعض موظفي
هيئة الكهرباء والماء صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:

بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٤٥) منه، وعلى المرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ بشأن الكهرباء والماء، وعلى المرسوم رقم (٩٨) لسنة ٢٠٠٧ بإنشاء هيئة الكهرباء والماء، وبناءً على الاتفاق مع وزير الكهرباء والماء،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يخوّل موظفو هيئة الكهرباء والماء التالية أسماؤهم صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ في شأن الكهرباء والماء والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له، وهم:

- ١- مريم جمعة هلال.
- ٢- أحمد محمد الوسطي.

المادة الثانية

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير العدل

والشئون الإسلامية والأوقاف

خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ٩ محرم ١٤٤١هـ

الموافق: ٨ سبتمبر ٢٠١٩م

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

قرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠١٩ بتحويل بعض موظفي الشئون الإسلامية وإدارتي الأوقاف السنية والجعفرية صفة مأموري الضبط القضائي

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:
بعد الاطلاع على قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ بشأن تنظيم جمع المال للأغراض العامة،
وعلى القرار رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٤ بإصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ بشأن تنظيم جمع المال للأغراض العامة،
وعلى المرسوم رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٣ بتحديد الوزارة المختصة وبتسمية الوزير المختص بتطبيق المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ بشأن تنظيم جمع المال للأغراض العامة،
وعلى القرار رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٨ بتحويل بعض موظفي الشئون الإسلامية وإدارتي الأوقاف السنية والجعفرية صفة مأموري الضبط القضائي،
وبناءً على عرض وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يكون لموظفي الشئون الإسلامية وإدارتي الأوقاف السنية والجعفرية التالية أسماؤهم صفة مأموري الضبط القضائي، وذلك فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ بشأن تنظيم جمع المال للأغراض العامة، والقرارات الصادرة تنفيذاً له، وذلك في الشق المتعلق بجمع الأموال للأغراض الدينية من قبل الأفراد، وهم:

الرقم	الاسم	الصفة
١	محمد علي أحمد.	عضو مكتب قيد طلبات ترخيص جمع المال
٢	خالد علي القحطاني.	
٣	جنات حسن الصديقي.	
٤	ماجد حسين البلوشي	ممثلون عن الأوقاف السنية
٥	د. حبيب غلام الناملتي.	
٦	عبدالرزاق سلطان أمان.	
٧	حمزة أحمد الغاوي	
٨	علي ميرزا خميس معتوق.	ممثلون عن الأوقاف الجعفرية
٩	وسام عباس محمد علي السبيع.	
١٠	عباس حسن صالح السهلاوي.	
١١	إبراهيم حسن إبراهيم حسن.	
١٢	رملة سيد مصطفى علي شرف.	

المادة الثانية

يُلغى القرار رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٨ بتحويل بعض موظفي الشؤون الإسلامية وإدارتي الأوقاف السنية والجعفرية صفة مأموري الضبط القضائي.

المادة الثالثة

على وكيل الوزارة للعدل والشؤون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العدل

والشؤون الإسلامية والأوقاف

خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٢ محرم ١٤٤١هـ

الموافق: ١٢ سبتمبر ٢٠١٩م

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف

قرار رقم (٩٤) لسنة ٢٠١٩

بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩

بإعادة تشكيل لجنة اختبارات القبول

للترخيص بمزاولة أعمال كاتب العدل الخاص وتحديد إجراءات عملها

وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧١ بشأن التوثيق، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٧، وعلى الأخص المادة (١) مكرراً منه،

وعلى القرار رقم (١) لسنة ١٩٧١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧١ بشأن التوثيق، المعدلة بالقرار رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩،

وعلى القرار رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧ بشأن تنظيم تراخيص وأعمال والتزامات وجزاءات كاتب العدل الخاص للقيام بأعمال التوثيق،

وعلى القرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تشكيل لجنة اختبارات القبول للترخيص بمزاولة أعمال كاتب العدل الخاص وتحديد إجراءات عملها، وعلى الأخص المادة الأولى منه،

وبناءً على عرض وكيل الوزارة للعدل والشئون الإسلامية،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تشكيل لجنة اختبارات القبول للترخيص بمزاولة أعمال كاتب العدل الخاص وتحديد إجراءات عملها، النص الآتي:

”تشكل لجنة تُسمى (لجنة اختبارات القبول للترخيص بمزاولة أعمال كاتب العدل الخاص)، ويُشار إليها في هذا القرار بكلمة (اللجنة)، برئاسة السيدة لبنى عبدالعزيز الموسى، مدير إدارة التوثيق، وعضوية كُـلِّ من:

١- المستشار إسماعيل أحمد الشيخ خلف العصفور

مستشار

باحث قانوني أول

٢- السيد وائل أنيس أحمد

المادة الثانية

على وكيل الوزارة للعدل والشؤون الإسلامية تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير العدل

والشؤون الإسلامية والأوقاف

خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٦ محرم ١٤٤١هـ

الموافق: ١٥ سبتمبر ٢٠١٩م

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (١٣٥) لسنة ٢٠١٧

بشأن تغيير تصنيف عدد من العقارات في منطقة عالي - مجمع ٧٣٢

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩ وتعديلاتها،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاتها،
وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة، وتنظيم المباني، والتخطيط العمراني، وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وإشغال الطرُق العامة،
وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،
وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، المعدل بالمرسوم رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٧،
وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة، الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، المعدل بالقرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٦،
وبعد العرّض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،
وعلى موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،
وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،
وعلى ما عرّض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يغير تصنيف عدد من العقارات الكائنة بمنطقة عالي مجمع ٧٣٢ ضمن تصنيف مناطق

السكن المتصل أ (RHA) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليها الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

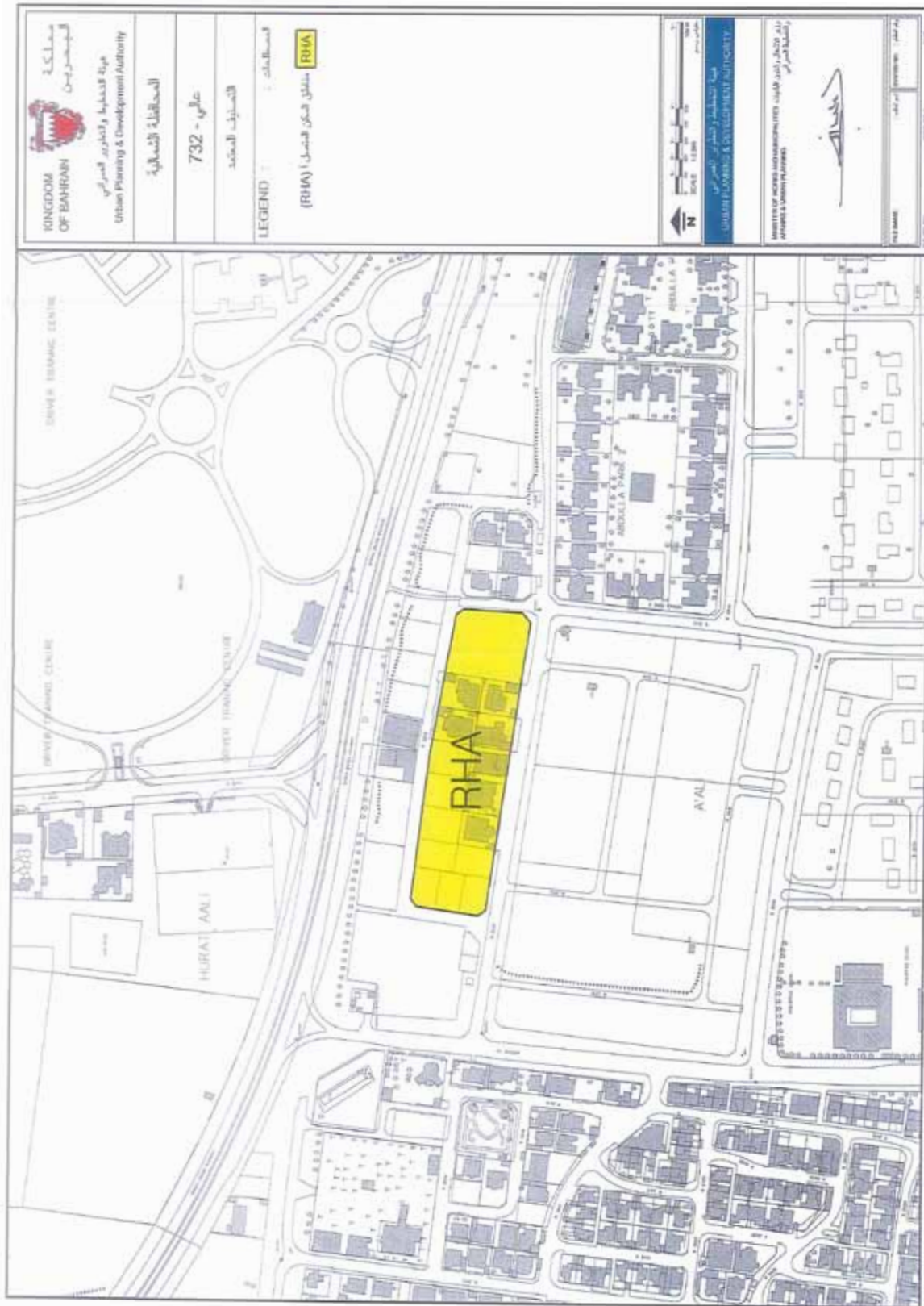
يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٢٦ محرم ١٤٣٩هـ
الموافق: ١٦ أكتوبر ٢٠١٧م



وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨

بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة الرفاع الشمالي - مجمع ٩١٥

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩ وتعديلاتها،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاتها،
وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة، وتنظيم المباني، والتخطيط العمراني، وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وإشغال الطرُق العامة،
وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،
وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، المعدل بالمرسوم رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٧،
وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة، الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، المعدل بالقرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٦،
وبعد العرّض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الجنوبية،
وعلى موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،
وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،
وعلى ما عرّض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يغير تصنيف العقار رقم ٠٩٠٣٢٦١٠ الكائن بمنطقة الرفاع الشمالي مجمع ٩١٥ إلى

تصنيف مناطق السكن الخاص أ (RA) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ١٦ جمادى الثانية ١٤٣٩ هـ
الموافق: ٤ مارس ٢٠١٨ م



وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (١٩٨) لسنة ٢٠١٩

بشأن تغيير تصنيف عقار بعد التقسيم في منطقة القرية - مجمع ٥٥١

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،
وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩ وتعديلاتها،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاتها،
وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة، وتنظيم المباني، والتخطيط العمراني، وتقسيم الأراضي المعدة للتعمير والتطوير، وإشغال الطرُق العامة،
وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،
وعلى المرسوم رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٢ بإعادة تنظيم وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، المعدل بالمرسوم رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٧،
وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة، الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، المعدل بالقرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٦،
وبعد العرّض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية،
وعلى موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،
وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،
وعلى ما عرّض علينا،

قرر الآتي:

مادة (١)

يُغيّر تصنيف العقار رقم ٥٥٠٢٧٥٧١ بعد التقسيم الكائن بمنطقة القرية مجمع ٥٥١ إلى

تصنيف مناطق السكن المتصل أ (RHA) ومناطق الخدّات والمرافق (PS) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبّق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

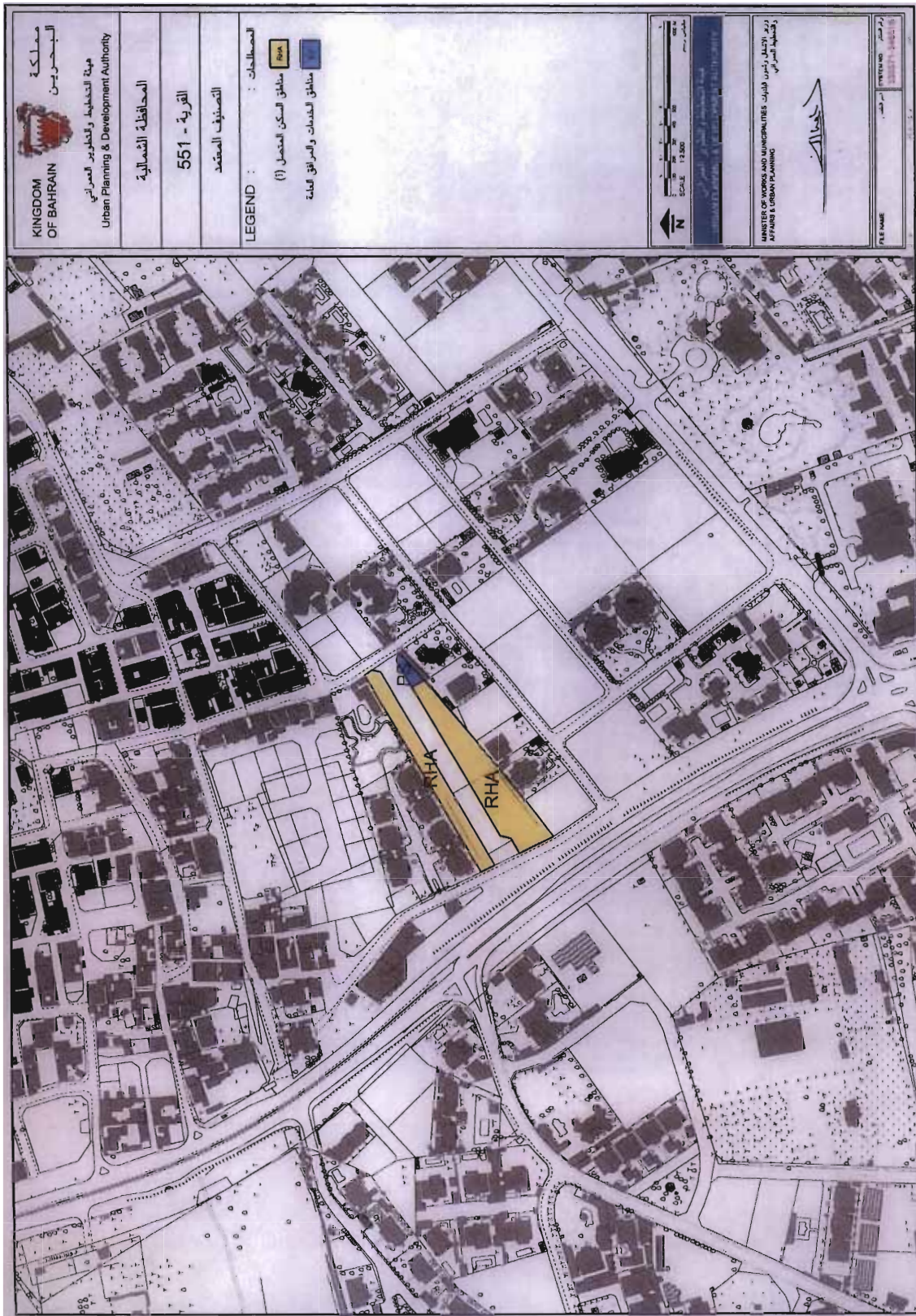
مادة (٣)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبدالله خلف

صدر بتاريخ: ٢٦ ذي الحجة ١٤٤٠هـ
الموافق: ٢٧ أغسطس ٢٠١٩م



التقرير السنوي لعام ٢٠١٨ لمجلس المناقصات والمزايدات

نبذة عن المجلس

تأسس مجلس المناقصات والمزايدات عام ٢٠٠٣ وفقاً لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، باعتباره خطوة مهمة في مسيرة تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

ومنذ ذلك الحين حرص المجلس على خلق فرص متكافئة لجميع الأطراف المشاركة في تنمية الاقتصاد من خلال تبني آلية تتسم بالإنصاف والنزاهة والشفافية بما يدعم الأهداف الكلية للرؤية الاقتصادية الرامية إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية والعدالة والتنافسية.

وباعتباره الجهة المكلفة بالإشراف على المشتريات والمبيعات الحكومية، شارك مجلس المناقصات والمزايدات بدور محوريّ فعّال في أهم المشاريع الكبرى التي شهدتها البلاد على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، بما في ذلك إنشاء جسر سترة عام ٢٠٠٦، ومشروع مسرح البحرين الوطني عام ٢٠١٠، والعقد المُبرم مع شركة خدمات أمازون ويب عام ٢٠١٧. كما ساهم المجلس في الارتقاء بممارسات المشتريات الحكومية وتحديثها لتتواءم أفضل الممارسات العالمية، ويفخر المجلس بدوره الرائد كشريكٍ فعّال في ركب التنمية في المملكة نحو مستقبل أكثر رخاءً وازدهارًا.

على مدار ١٥ عامًا تمكّن مجلس المناقصات والمزايدات من بناء عالقَات وطيدة مع الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين المحليين والدوليين، الأمر الذي أثمر عن اكتسابه سمعة مرموقة من حيث الشفافية والنزاهة والمساواة والعدالة، كماهله لتبوء مكانة بارزة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ممارسات المناقصات والمزايدات الفعّالة.

ومن خلال تطوره المستمر فإن النهج القوي الذي يتبناه المجلس يساهم بشكل كبير في بناء سمعة البحرين كوجهة آمنة وجاذبة للاستثمار. ويشارك المجلس حاليًا في الاستبيان الدولي المتعلق بالتعاقد مع الجهات الحكومية الذي ينظمه البنك الدولي ضمن تقريره السنوي «ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠».

ويأتي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ضمن أهم مجالات التركيز الرئيسية للمجلس، إذ يقوم حاليًا بإنشاء منصة تمكّن المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المحلية من الدخول إلى قواعد البيانات العالمية والوصول إلى الأسواق الدولية.

هذا ويعمل مجلس المناقصات والمزايدات وفق برنامج مملكة البحرين بعيد المدى للقطاع الحكومي ومسيرة الصالح الاجتماعي والاقتصادي الذي تسعى إليه. كما يهدف إلى تحقيق أقصى درجات الكفاءة الاقتصادية والاستغلال الأمثل للأموال العامة من خلال تأمين إجراء عمليات المشتريات الحكومية بأسعار تنافسية عادلة في ظل بيئة تسودها قيم النزاهة والشفافية وضمان معاملة منصفة لجميع الموردين والمقاولين.

مما لا شك فيه أن التحوّل الرقمي يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في جميع جوانب الاقتصاد والأعمال، وبالطبع فإن عمليات المشتريات ليست مستثناة. وتساهم الابتكارات المتطورة، على غرار الطائرات دون طيار والروبوتات والذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد والواقع المعزز، بتأثير هائل على عمليات المشتريات، إذ يشار بالفعل إلى المرحلة التالية من التطور في صناعة المشتريات باسم "Procurement 4.0". ويبقى مجلس المناقصات والمزايدات على اطلاع بأخر هذه التطورات من خلال المواظبة على تحديث عملياته باستمرار وتشجيع الأطراف ذات العالقة على أن تحذو حذوه.

وقد أثبت نظام المناقصة الإلكتروني نجاحه الكبير في تحقيق ما سبق، إذ يشكل منصة متطورة وغير مسبقة تهدف إلى رقمته عمليات المناقصات والمزايدات بشكل كامل. وضمنت المرحلة الأولى، التي بدأ تطبيقها عام ٢٠٠٧،

واجهة محسنة للعملاء، في حين ستعمل المرحلة الثانية، المقرر تدشينها قريباً، على تمكين الموردين وإتاحة خاصية تقديم جميع وثائق المناقصات والمزايدات عبر الإنترنت، فضلاً عن تحسين مستويات الدقة والاعتمادية والشفافية.

وباعتباره نقطة الالتقاء بين الجهات الحكومية المتصرفة وآلاف الموردين والمقاولين على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، يتناول مجلس المناقصات والمزايدات كمّاً هائلاً من المعلومات الخاصة بأنشطة المشتريات في المملكة. ومن ثم يتطلع المجلس إلى تطوير بنيته التحتية الرقمية سعياً للتنقيب في هذه البيانات واستخراج معلومات مفيدة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد المجلس على تقديم خدمة أفضل للأطراف ذات العالقة من خلال تحديد فرص التطور والتنبؤ باحتياجات المشتريات المستقبلية. ومن المقرر أن يطرح مجلس المناقصات والمزايدات عام ٢٠١٩ آلية جديدة لرصد أداء الجهات المتصرفة في شؤون المناقصات والمزايدات للمساعدة على تحسين ممارسات المشتريات وإضفاء المزيد من السرعة والفاعلية على عملية اتخاذ القرار.

نشأ مجلس المناقصات والمزايدات بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢ كهيئة مستقلة مكلفة بحماية المال العام ومنع تأثير المصالح الشخصية على إجراءات المناقصات.

الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية

أن يصبح مجلس المناقصات والمزايدات أكثر فاعلية وكفاءة من خلال إضافة قيمة حقيقية للجهات المعنية، ومواصلة توفير فرص متكافئة للموردين والمقاولين، فضلاً عن إطلاق العنان للقدرات والطاقات الكاملة للموظفين لترسيخ مكانة المجلس كمؤسسة ذات ثقة ومصداقية على الصعيد العالمي.

الرسالة

تطبيق مبادئ العدالة والشفافية على ممارسات المشتريات الحكومية للجهات المعنية والموردين والمقاولين عبر مراقبة الإجراءات والإشراف عليها من خلال توظيف أفضل الممارسات والتشريعات والتقنيات المتطورة.

القيم

النزاهة والشفافية: نسعى لتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في أداء أعمالنا والتعامل مع شركائنا وعملائنا. الثقة والاحترام: نسعى لكسب ثقة واحترام الشركاء والعملاء من خلال الالتزام المهني في معاملاتنا وقرارتنا.

المساواة والإنصاف: تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطراف ذات العلاقة.

الجودة والتميز: نعمل كفريق لبلوغ أقصى مستويات الجودة في الأداء من أجل تحقيق التميز في الخدمة.

المسؤولية: نعمل بروح المسؤولية في قراراتنا وأعمالنا ونؤكد على التزامنا الكامل بالعمل الجماعي.

الاحتراف والمهنية: نستثمر في تطوير وتحفيز كفاءة وأداء مواردنا البشرية لتعزيز قدراتنا ومصداقيتنا المهنية.

الإبداع: نشجع مواردنا البشرية على استغلال طاقاتها الإبداعية ومواهبها الكاملة لتحسين الأداء المؤسسي وتحقيق النجاح الاستراتيجي.

على مدار ١٥ عامًا تمكّن مجلس المناقصات والمزايدات من بناء عالقات وطيدة مع الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين المحليين والدوليين، الأمر الذي أثمر عن اكتسابه سمعة مرموقة من حيث الشفافية والنزاهة والمساواة والعدالة، كما أهله لتبوء مكانة بارزة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ممارسات المناقصات والمزايدات الفعّالة.

أعضاء المجلس

سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمير - رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

الشيخ نواف بن إبراهيم آل خليفة - نائب الرئيس

السيد وليد يوسف الساعي - عضو

السيد محمد علي العريض - عضو

السيد نزار عمر معروف - عضو

السيد عيسى رضي العرادي - عضو

السيد راشد أحمد الجودر - عضو

السيد سعيد حسين عبدالرحمن - عضو

كلمة رئيس المجلس

بالنيابة عن أعضاء مجلس المناقصات والمزايدات، يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، والذي شكّل محطة بارزة في مسيرة نجاح المجلس، إذ شهد احتفالنا بمرور ١٥ عامًا من الخدمة المخلصة وفائقة الجودة في مملكة البحرين. ونحن نفخر بما حققناه من إنجازات خلال تاريخنا الحافل، كما نتطلع إلى المستقبل بمزيد من التفاؤل والحماس.

يعمل الاقتصاد القوي المستدام على الارتقاء بمستوى المعيشة في الأمة، فضلًا عن خلق فرص العمل وتشجيع عملية تطوير تقنيات جديدة. وعلى مدار السنين، أصبحت المشاريع الكبرى في المملكة أكثر تنوعًا، وهو ما عاد على الاقتصاد بفوائد جمة دون شك. وما زالت مشاريع البنية التحتية، على وجه الخصوص، تمثل عنصرًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحركًا رئيسيًا للاقتصاد يساهم في خلق المزيد من فرص العمل كل يوم. ومن جانبه، يلعب مجلس المناقصات والمزايدات دورًا حاسمًا في مسيرة تقدم هذه المشاريع ونموها، وبالتالي فإنه يؤدي وظيفة حيوية بالغة الأهمية في الدورة الاقتصادية في البلاد.

وقد شهد المجلس استمرارًا في نموه الإيجابي خلال الاثنا عشر شهرًا الماضية، إذ وصل إجمالي عدد الترسيبات في عام ٢٠١٨ إلى ٢,١٠٢ بقيمة إجمالية بلغت ٣,٧٤ مليارات دينار بحريني، وهو ما يمثل ٢٩,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل مشاريع كبرى مثل مشروع توسعة مصفاة بابكو، والمرحلة الثانية من مجمع الدور للكهرباء، ومشروع توسعة شركة غاز البحرين الوطنية، والمرحلة الرابعة من مشروع توسعة محطة تولي للصرف الصحي، وأعمال الخطوط الأرضية لمحطة رأس القرن جهد ٤٠٠ كيلو فولت، والشراء الموحد لأدوية للمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية.

من جهة أخرى، حقق مجلس المناقصات والمزايدات إنجازًا كبيرًا في عام ٢٠١٨، إذ أصبح جهة مدرة للدخل للمرة الأولى منذ تأسيسه مسجلًا إيرادات بلغت ٧٩٠,٦٣٠ دينارًا بحرينيًا. ويأتي ذلك في إطار الخطة الموضوعية وفقًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء المؤقر وبدعم من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء. وفي ظل هذه الخطة يعمل مجلس المناقصات والمزايدات على وضع هيكل مستدام يحقق له الاكتفاء الذاتي ويساهم في تعزيز مكانته كجهة مستقلة تتسم بالشفافية والحيادية. ومن المتوقع إضافة المزيد من مصادر الإيرادات في عام ٢٠١٩ لدعم تحقيق هذا الهدف.

ومن ضمن أهم الأهداف الرئيسية لمجلس المناقصات والمزايدات تشجيع الموردين والمقاولين على المشاركة في عمليات المشتريات والمبيعات الحكومية لخلق اقتصاد أكثر تنافسية. وفي هذا الصدد، عملنا بجد على تحسين قنوات التواصل الخاصة بالمجلس وتيسير الوصول إلى عمليات المناقصات والمزايدات. ومن هنا شكّل كل من الموقع الإلكتروني الجديد والخط الساخن ونظام المناقصة الإلكتروني أدوات بالغة الأهمية ساعدتنا على تحقيق هذا الهدف، وقد بدأت جهودنا تؤتي ثمارها بالفعل. ففي هذا العام وحده ارتفع عدد الشركات المسجلة لدينا بنسبة ٢١ في المائة ليصل إلى ٨,٣٠٥ شركة.

وعلى مدار السنين، نجح مجلس المناقصات والمزايدات في توطيد شراكات مثمرة مع الأطراف ذات العالقة استنادًا إلى مبادئه التوجيهية المتمثلة في النزاهة والتنافسية. وتنتقل خلال عام ٢٠١٩ إلى ترسيخ هذه العالقات مع الالتزام بأعلى معايير التنافسية والشفافية في الوقت ذاته. ففي النهاية يتبلور هدفنا الأهم حول تعزيز ثقة المستثمرين العالميين في مملكة البحرين باعتبارها إحدى أبرز الوجهات المستقطبة للأعمال في المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس المناقصات والمزايدات سيشارك في عام ٢٠١٩ في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"، والذي يمثل أحد المنشورات الرئيسية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، إذ يضع مقاييس للنظم واللوائح الخاصة بأنشطة الأعمال عبر ١٩٠ اقتصادًا حول العالم. وعليه سنعمل على جمع بيانات بشأن المراحل المختلفة لأحد عقود المشتريات العامة بغية تحديد أفضل الممارسات التي تثمر عن نظم مشتريات تتسم بالكفاءة، فضلًا عن الاستغلال الأمثل للمال العام. ومن المرجح أن يتم إدراج هذه المعلومات في تقرير عام ٢٠٢٠ تحت مؤشر "التعاقد مع الحكومة"، كما ستساعدنا على تلبية أهدافه وتحديد مجالات التحسين.

هذا وتتمتع مملكة البحرين بأحد أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، إذ ساهمت الإدارة الرشيدة لسياسات الأعمال لدينا في خلق بيئة مثالية الازدهار الأعمال في المملكة. ويركز مجلس المناقصات والمزايدات على تسهيل الأعمال في البحرين وجعلها أكثر كفاءة وفاعلية، فضلًا عن دعم تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ الرامية إلى خلق اقتصاد أكثر استدامة وتنوعًا.

وفي حين يمثل مجلس المناقصات والمزايدات إحدى قصص النجاح البارزة للأعمال في مملكة البحرين، إلا أنه ما زال أمامنا الكثير لتحقيقه دون أن نكتفي بما أنجزناه من نجاحات مشرفة. وإيمانًا برؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاها، فإننا نتعهد بمواصلة التقدم وتحسين عملياتنا ودعم مشاركة الأطراف ذات العالقة في مسيرة نمو المملكة وازدهارها.

وختامًا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان ليس لأعضاء مجلس المناقصات والمزايدات الحاليين فحسب، بل ولجميع الأعضاء السابقين الذين خدموا المجلس بإخلاص على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. فبفضل التزامهم ومهنتهم نجحنا في خدمة شعب البحرين الكريم بتفاني ووفقًا لأسمى معايير النزاهة.

سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمير

رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

كلمة الأمين العام

من نواحٍ عديدة، شكّل عام ٢٠١٨ نقلة نوعية جديدة في مسيرة مجلس المناقصات والمزايدات ومملكة البحرين بأكملها، إذ سيسهم إطلاق برنامج التوازن المالي، مقروناً بحزمة المساعدات البالغة قيمتها ١٠ مليارات دولار أمريكي الممولة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، في دعم تحقيق طموحات التنوع الاقتصادي والمستدامة في البلاد المنصوص عليها في رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

ويهدف البرنامج إلى تحقيق نقطة التوازن في الميزانية العامة مع نهاية عام ٢٠٢٢، ويستند إلى ست ركائز أساسية صُممت لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وبصفته الجهة التنظيمية المستقلة المكلفة بالإشراف على ممارسات المناقصات والمزايدات الحكومية، يؤدي مجلس المناقصات والمزايدات دورًا حيويًا حاسمًا في تحقيق هذه الأهداف من خلال مساعدة الحكومة على توظيف الميزانية على النحو الأكثر فاعلية.

وقد عمل مجلس المناقصات والمزايدات بشكل دؤوب على تنفيذ استراتيجية ٢٠٢٠-٢٠١٧ والخطة التطويرية لديه محررًا تقدمًا متواصلًا في مبادراته الاستراتيجية، والتي كان من بينها إيجاد مصادر بديلة للدخل في المجلس يتم توظيفها لدعم عملياته. وبالفعل أصبح المجلس في عام ٢٠١٨ جهة مدوّنة للدخل للمرة الأولى في تاريخه، وهو ما يمثل إنجازًا كبيرًا سنسعى إلى تعزيزه في العام المقبل من خلال استكشاف فرص جديدة لإدراج الدخل.

وتماشياً مع الاتجاهات العالمية التي تنادي بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة ضخ الاستثمارات في الاقتصاد المحلي، فإننا نعمل عن كثب مع مجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة لوضع خطة عمل لمساعدة المزيد من الشركات على الوصول إلى المناقصات والمزايدات الحكومية والحد من العوائق التي قد تحول دون دخولها.

كذلك فإننا نسعى دائماً إلى تمكين جميع الأطراف ذات العلاقة من الوصول إلى مجلس المناقصات والمزايدات بسهولة، كما نحافظ على قنوات تواصل مفتوحة معهم. وعليه فقد أنشأنا مكتب دعم لخدمة العملاء، بالإضافة إلى بوابة إلكترونية للرد على استفسارات الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين وتوثيقها. كما نخطط مستقبلاً لإطلاق وحدة لتظلمات العملاء وقسمًا للعلاقات العامة سعياً لا لرتقاء جودة خدماتنا وتعزيز صورتنا كجهة ذات شفافية ومصداقية.

هذا وقد ارتفع عدد الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات من ٤,١٢٥ مورداً في عام ٢٠١٧ إلى ٤,٨٣٩ مورداً في عام ٢٠١٨، أي زيادة قدرها ١٧ في المائة. كما نجحنا في استقطاب المزيد من الاهتمام الدولي، إذ ارتفع عدد الشركات الإقليمية والعالمية المسجلة لدينا من ٢,٧٣٨ شركة في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٤٦٦ شركة في عام ٢٠١٨، أي زيادة قدرها ٢٧ في المائة. وقد تم مؤخراً تنقيح قائمة رئيسية للتأهيل المسبق تحت إشراف مجلس المناقصات والمزايدات لضمان المزيد من الاتساق بين الجهات المتصرفة وتحقيق الإنصاف في تعاملاتها مع الموردين والمقاولين. واليوم تبلغ نسبة الشركات المؤهلة مسبقاً ٣٠ في المائة فقط من إجمالي الموردين والمقاولين المسجلين لدى المجلس، وتشكل الشركات المحلية ٥٩ في المائة من هذه النسبة، في حين تشكل الشركات الدولية ٤١ في المائة منها. ونحن نهدف إلى أن تصل نسبة الشركات المؤهلة مسبقاً إلى ٥٠ في المائة مع نهاية عام ٢٠١٩ و٧٠ في المائة مع نهاية عام ٢٠٢٠.

ولطالما كان تعزيز التنافسية أحد أهم الأهداف الرئيسية لدى مجلس المناقصات والمزايدات، لذا فإننا نعمل بفاعلية على تشجيع نطاق أوسع من المشاركات في المناقصات والمزايدات الحكومية. وخلال عام ٢٠١٨، شكّلت المناقصات العامة ٥٦ في المائة من إجمالي المناقصات المطروحة، كما نسعى إلى زيادة هذه النسبة في العام المقبل. أما المناقصات المحدودة فقد شكّلت ٢٦ في المائة من الإجمالي، في حين بلغت نسبة مناقصات التعاقد المباشر ١٨ في المائة. ونحن نعمل على تقليص هذه النسبة إلى ٩ في المائة لتتفق معاييرنا مع أفضل الممارسات العالمية.

ومن جهة أخرى، فإنه من المهم للغاية وجود إجراءات أكثر صرامة لتقييم أهلية الموردين والمقاولين المشاركين في المناقصات والمزايدات، بالإضافة إلى قاعدة بيانات أدلائهم السابق. وعليه يطمح مجلس المناقصات والمزايدات في العام المقبل إلى إتاحة صلاحيات إشرافيه أكبر للجهات المتصرفة وأقسام التدقيق، بالإضافة إلى المزيد من الصلاحيات التفتيشية والرقابية لتوفير نطاق أوسع من المساءلة على صعيد جميع مراحل دورة المشتريات.

وبالطبع، ال بد من دعم هذه الجهود ببنية تحتية رقمية متينة، والتي نركز على تطويرها لتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة وسهولة التواصل والوصول. وفي هذا الصدد، فإن مجلس المناقصات والمزايدات على مشارف تحقيق نقلة نوعية كبيرة في مجال التحوّل الرقمي خلال المراحل القادمة، وذلك من خلال التحوّل إلى الجيل الأحدث من النظم الذكية للمشتريات والمعروف باسم (Procurement 4.0).

ومن المقرر أن يشكّل عام ٢٠١٩ لجنة جديدة في صرح إنجازات مجلس المناقصات والمزايدات وشوفاً كبيراً في مسيرة تقدمه المطرد. ومن هنا أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري أعضاء فريقنا المميزين على تفانيهم والتزامهم ومهنتهم، والتي لوالها لم نكن لنحقق أي من هذه الإنجازات. ويذكر أن ٣٠ في المائة من أعضاء الفريق قد قرروا التقاعد المبكر الاختياري في أواخر عام ٢٠١٨، أي أننا نعمل حالياً بفريق قوامه ١٨ موظفاً مجتهداً فقط، وهو ما يجعل إنجازاتهم أكثر قيمة وأهمية.

هذا ونتعهد بأن يظل مجلس المناقصات والمزايدات ملتزماً بدعمه للحكومة البحرينية من خلال تقديم الإشراف المستقل أنشطتها الخاصة بالمشتريات، مع المساعدة على تحقيق أهدافها الاقتصادية في الوقت ذاته. كما نتطلع إلى بلوغ آفاق أسمى في عام ٢٠١٩ ومواصلة المساهمة بفاعلية في مسيرة رخاء أمتنا ونجاحها وتطورها.

د. محمد بهزاد

الأمين العام

نظرة عامة

مسؤوليات مجلس المناقصات والمزايدات

- الإشراف على المناقصات والمزايدات الحكومية وعمليات الشراء التي تقوم بها الجهات الحكومية المتصرفة.
- اعتماد المواصفات الفنية التي تقدمها الجهات الحكومية المتصرفة.
- إلغاء المناقصات والمزايدات وإعادة طرحها من جديد عند الحاجة إلى ذلك.
- استلام عطاءات المناقصات والمزايدات وفتح المطارييف والتحقيق من اشتغالها على المستندات والوثائق المطلوبة.
- اتخاذ القرار بشأن قبول العطاءات أو رفضها.
- تقييم أو مراجعة واعتماد تقييم العطاءات واتخاذ قرار الترسية بشأنها.
- اعتماد تأهيل الجهات الحكومية المتصرفة المعنية للموردين والمقاولين.
- تطبيق الجزاءات على الموردين والمقاولين في حال المخالفات أو التقصير في الوفاء بالالتزامات التعاقدية.
- البت في تظلمات الموردين والمقاولين المتعلقة بإجراءات المناقصات والمزايدات.

5,174 العطاءات المفتوحة

2,102 المناقصات التي أشرف عليها المجلس

٣,٧ مليارات د.ب. إجمالي القيمة

٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي

لمحة سريعة عن مجلس المناقصات والمزايدات

تزامن مع عقد المجلس الاجتماعات الأسبوعية المنتظمة عقد جلسات علنية لفتح العطاءات المقدمة للمناقصات والمزايدات المطروحة من قبل الجهات المتصرفة، بحضور أصحاب العطاءات وممثلي الشركات. وتم بث هذه الجلسات على الموقع الإلكتروني للمجلس. وقد وصل إجمالي عدد المناقصات والمزايدات التي فتح المجلس عطاءاتها خلال عام ٢٠١٨ إلى ١,١١٩ مناقصة/ مزايدة بقيمة تقديرية بلغت حوالي ٣,٣ مليارات دينار بحريني. في حين بلغ إجمالي عدد العطاءات المقدمة لهذه المناقصات والمزايدات ٥,١٧٤ عطاءً.

٢٠١٧	٢٠١٨	
١٠٩١	1119	عدد المناقصات والمزايدات المفتوحة
5208	5174	عدد العطاءات المفتوحة
1892	2102	عدد المناقصات التي أشرف عليها المجلس (الإرساء، والتمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات)
3,748,024,245	3,737,350,550	إجمالي قيمة المناقصات والمزايدات التي أشرف عليها المجلس (الإرساء، والتمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات) (دينار بحريني)
٢٩٦	446	إجمالي عدد التظلمات التي تم التعامل معها
٧٢١٦	8305	إجمالي عدد الموردين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات
4268	4839	عدد الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات
2948	3466	عدد الموردين الدوليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات
2568	2420	عدد الشركات المؤهلة مسبقاً

يتعاون مجلس المناقصات والمزايدات بشكل وثيق مع القطاعين العام والخاص لتعزيز شفافية وفاعلية ممارسات الشراء الحكومية في المملكة بشكل متواصل.

إحصائيات الإرساء في عام ٢٠١٨

البنية التحتية	
٨٣٤ عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨	
١,١٣٠,٥٥٩,٦٧٤	قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ (دينار بحريني)
٤٠٣ مناقصة	٧٦٠,٧٦٢,٨٥٥ (دينار بحريني)
	هيئة الكهرباء والماء

وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني	٣٤١,٩٠٣,٠٥١ (دينار بحريني)	٣٣٧ مناقصة
هيئة تنظيم الاتصالات	٤٥٨,٦٧٧ (دينار بحريني)	٦ مناقصة
وزارة المواصلات والاتصالات	١٥,٢٠٤,٢٣٧ (دينار بحريني)	٣٨ مناقصة
هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية	١١,٤٨٩,١٢٦ (دينار بحريني)	٣٦ مناقصة
بدالة إنترنت البحرين	٧٤١,٧٢٨ (دينار بحريني)	١٤ مناقصة

النفط		
٣٠٣ عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨		
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ (دينار بحريني)	١,٩٦٨,٦٦٣,٣٧٣	
بنا غاز	١,٠٧٦,٠٩٧ (دينار بحريني)	٤ مناقصات
تطوير للبترول	٨٧,١٤٠,٩٧٥ (دينار بحريني)	١٠٦ مناقصة
بابكو	١,٨٨٠,٤٤٦,٣٠١ (دينار بحريني)	١٩٣ مناقصة

الطيران		
٢٢٣ عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨		
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ (دينار بحريني)	١٧٥,٢٠٨,٤٢٥	
طيران الخليج	١١٧,٥٤٥,٩٥٦ (دينار بحريني)	١٧٥ مناقصة
شركة مطار البحرين	٥٧,٤٢٧,٢٤٠ (دينار بحريني)	٤٦ مناقصة
أكاديمية الخليج للطيران	٢٣٥,٢٢٩ (دينار بحريني)	مناقصتان

الإسكان		
٥١ عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨		
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ (دينار بحريني)	٥٥,٢٥٣,٥٢٤	
وزارة الإسكان	٥١,٣٥٧,٤٧٥ (دينار بحريني)	٤٨ مناقصة
بنك الإسكان	٣,٨٩٦,٠٤٩ (دينار بحريني)	٣ مناقصات

أكبر المشاريع المرساة في عام ٢٠١٨

إجمالي القيمة ٢,٥ مليار د.ب

- ١- بابكو مشروع توسعة مصفاة بابكو
- ٢- هيئة الكهرباء والماء إنشاء المرحلة الثانية من مجمع الدور
- ٣- شركة غاز البحرين الوطنية تمويل مشروع توسعة شركة غاز البحرين الوطنية
- ٤- وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني المرحلة الرابعة من مشروع توسعة محطة تولي للصرف الصحي (ضمن مشاريع التي يمولها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق السعودي للتنمية)
- ٥- المجلس الأعلى للصحة مشروع الشراء الموحد للأدوية
- ٦- هيئة الماء والكهرباء مشروع أعمال الخطوط الأرضية لمحطة رأس القرن جهد ٤٠٠ كيلوفولت

يظل مجلس المناقصات والمزايدات ملتزماً بدعمه للحكومة البحرينية من خلال تقديم الإشراف المستقل أنشطتها الخاصة بالمشترقات، مع المساعدة على تحقيق أهدافها الاقتصادية في الوقت ذاته.

التعليم والشباب		
١٣٤ عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨		
25,502,647	قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ (دينار بحريني)	
٣١ مناقصة	9,901,630 (دينار بحريني)	وزارة شؤون الشباب والرياضة
٧٠ مناقصة	10,727,607 (دينار بحريني)	وزارة التربية والتعليم
١١ مناقصة	1,400,570 (دينار بحريني)	جامعة البحرين
١٥ مناقصة	1,485,558 (دينار بحريني)	كلية بولتيكنك البحرين
٤ مناقصات	762,352 (دينار بحريني)	هيئة جودة التعليم والتدريب
٣ مناقصات	1,224,930 (دينار بحريني)	معهد الإدارة العامة

الاستثمار		
٥٨ عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨		
21,645,676	قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ (دينار بحريني)	

٣٨ مناقصة	11,201,322 (دينار بحريني)	مجلس التنمية الاقتصادية
١١ مناقصة	8,814,917 (دينار بحريني)	شركة البحرين للاستثمار العقاري - إدامة
٣ مناقصات	509,934 (دينار بحريني)	بنك البحرين للتنمية
٣ مناقصات	630,735 (دينار بحريني)	شركة ممتلكات البحرين القابضة
٣ مناقصات	488,767 (دينار بحريني)	بورصة البحرين

المعلومات		
١٥٢ عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨		
	53,982,828	قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ (دينار بحريني)
٣٢ مناقصة	15,893,172 (دينار بحريني)	وزارة شؤون الإعلام
٥٠ مناقصة	12,493,605 (دينار بحريني)	هيئة البحرين للثقافة والآثار
١٥ مناقصة	4,878,198 (دينار بحريني)	حلية البحرين الدولية
٦ مناقصات	651,771 (دينار بحريني)	وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
١٣ مناقصة	4,286,190 (دينار بحريني)	تمكين
٣٦ مناقصة	15,779,892 (دينار بحريني)	هيئة البحرين للسياحة والمعارض

الصحة		
١٤٠ عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨		
	258,920,886	قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ (دينار بحريني)
١٤٠ مناقصة	258,920,886 (دينار بحريني)	وزارة الصحة

أخرى		
٢٠٧ عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨		
	47,613,512	قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ (دينار بحريني)
مناقستان	88,359 (دينار بحريني)	مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والطاقة
مناقستان	232,250 (دينار بحريني)	غرفة البحرين لتسوية المنازعات

٦ مناقصات	545,542 (دينار بحريني)	معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة - دانات
مناقصة واحدة	132,000 (دينار بحريني)	معهد البحرين للتنمية السياسية
مناقصة واحدة	182,347 (دينار بحريني)	الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء
١٢ مناقصة	251,982 (دينار بحريني)	ديوان الخدمة المدنية
مناقصتان	109,747 (دينار بحريني)	المؤسسة العامة للموانئ البحرية
٧ مناقصات	1,262,320 (دينار بحريني)	الشركة العامة للدواجن
مناقصة واحدة	63,360 (دينار بحريني)	مركز عيسى الثقافي
٥ مناقصات	295,469 (دينار بحريني)	هيئة التشريع والرأي القانوني
١٢ مناقصة	4,567,207 (دينار بحريني)	هيئة تنظيم سوق العمل
مناقصة واحدة	177,481 (دينار بحريني)	شركة مزاد ش.م.ب (مقفلة)
٩ مناقصة	3,445,294 (دينار بحريني)	وزارة الخارجية
٣٣ مناقصة	2,719,124 (دينار بحريني)	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
٢٢ مناقصة	5,499,900 (دينار بحريني)	وزارة الداخلية
١٩ مناقصة	2,188,903 (دينار بحريني)	وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
١٤ مناقصة	1,303,535 (دينار بحريني)	وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب
مناقصة واحدة	37,606 (دينار بحريني)	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
٢٨ مناقصة	22,336,878 (دينار بحريني)	وزارة المالية والاقتصاد الوطني
٩ مناقصات	704,844 (دينار بحريني)	وزارة شؤون مجلس الوزراء
١٣ مناقصة	1,233,363 (دينار بحريني)	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
مناقصة واحدة	137,000 (دينار بحريني)	شركة الجنوب للسياحة
مناقصة واحدة	26,400 (دينار بحريني)	جهاز المساحة والتسجيل العقاري
٤ مناقصات	71,443 (دينار بحريني)	مجلس المناقصات والمزايدات

المناقصات التي تم إرساؤها عام ٢٠١٨
إجمالي القيمة + ٣,٧ مليارات

الشهر	إجمالي المبلغ (دينار بحريني)	إجمالي عدد المناقصات
يناير	550,761,458	177
فبراير	59,641,705	173
مارس	86,325,516	183
أبريل	101,269,036	196
مايو	85,281,497	174
يونيو	197,495,596	142
يوليو	٨٥,١١٤,٠٧٤	١٩٧
أغسطس	151,209,115	165
سبتمبر	٧١٨72,354,	141
أكتوبر	548,604,380	165
نوفمبر	77,552,995	179
ديسمبر	1,721,740,460	210
إجمالي	3,737,350,550	2,102

عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام ٢٠١٨ وقيمتها
(أعلى ١٥ جهة حكومية متصرفة)

اسم الجهة المتصرفة	إجمالي المبلغ (الدينار البحريني)	إجمالي عدد المناقصات
شركة نفط البحرين - بابكو	1,880,446,301	193
هيئة الكهرباء والماء	760,762,855	403
وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني	341,903,051	337
وزارة الصحة	258,920,886	140
شركة طيران الخليج	117,545,956	175
تطوير للبترو	87,140,975	106
شركة مطار البحرين	57,427,240	46
وزارة الإسكان	51,357,475	48
وزارة المالية والاقتصاد الوطني	22,336,878	28
وزارة شؤون الإعلام	15,893,172	32
هيئة البحرين للسياحة والمعارض	15,779,891	36
وزارة المواصلات والاتصالات	15,204,237	38
هيئة البحرين للثقافة والآثار	12,493,605	50
هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية	11,489,126	36
مجلس التنمية الاقتصادية	11,201,322	38

كفاءة المعالجة

المدة الزمنية للرد على الطلبات

٢٠١٨

في غضون أسبوعين ٩٥%

أكثر من أسبوعين ٥%

إجمالي الطلبات 4,842

٢٠١٧

في غضون أسبوعين ٨٥%

أكثر من أسبوعين ١٥%

المدة الزمنية لإجراءات المناقصات

٢٠١٨

أقل من ثلاثة شهور ٣٢%

من ٣ إلى ٦ شهور ١٩%

أكثر من ٦ شهور ٢%

لم يتم إرساؤها ٤٨%

1,064 مناقصة تم إرساؤها

٢٠١٧

أقل من ثلاثة شهور ٤٥%

من ٣ شهور إلى ٦ شهور ١١%

أكثر من ٦ شهور ٢%

لم يتم إرساؤها ٤٣%

التأهيل المسبق

من الجدير بالذكر أن عملية التأهيل المسبق التي تتم قبل طرح المناقصات أو المزايدات تشتمل على التحقق بصورة مسبقة من القدرات الفنية والإمكانات المالية والإدارية لدى الشركات الراغبة في المشاركة في المناقصات الحكومية، وذلك لضمان ترسية المناقصات على الشركات ذات الكفاءة والقدرة.

ويتم اعتماد طلبات التأهيل المسبق وفقاً للأسلوبين، إما استجابة لإعلان تأهيل عام، أو من خلال الطلبات المنفردة للشركات الاعتماد تأهيلها وإدراجها في سجل التأهيل المسبق. علماً بأن أكثر طلبات وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني وهيئة الكهرباء والماء اعتمدت وفقاً للأسلوب الثاني، إذ تحتفظ هذه الجهات بقوائم مسبقة للشركات المؤهلة لديها، كما يمكن ألي شركة أن تقدم طلباً للانضمام لهذه القوائم بأي وقت.

وقد تستغرق عملية التأهيل المسبق ما بين أسبوعين إلى أكثر من عام قبل أن تعود إلى مجلس المناقصات والمزايدات لاعتمادها. وقد وصل متوسط مدة عملية التأهيل المسبق خلال عام ٢٠١٨ إلى ٢٢٧ يوماً.

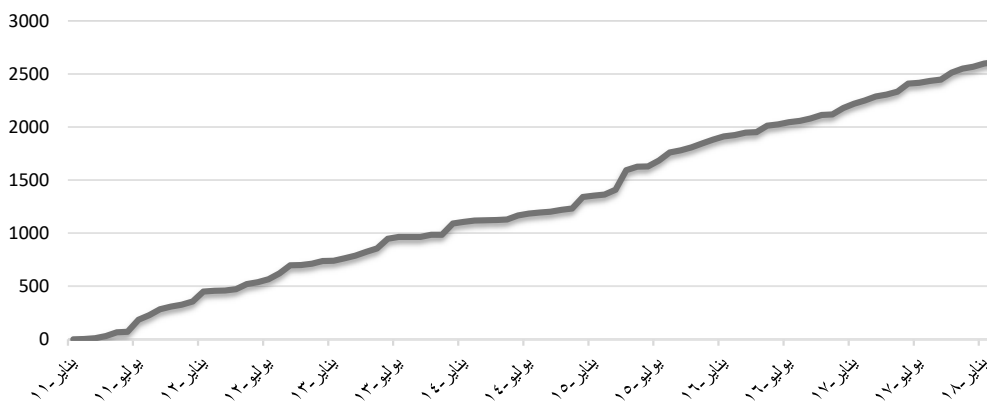
30% من إجمالي عدد الشركات المسجلة تم تأهيلها مسبقاً، والتي تمثل الشركات المحلية ٥٩% منها، في حين تمثل الشركات الدولية ٤١%.

وبلغ إجمالي عدد الشركات المحلية المؤهلة حتى نهاية عام ٢٠١٨ حوالي ١٤٣٧ شركة، وهو ما يمثل ٥٩% من مجموع الشركات المؤهلة خلال عام ٢٠١٨ وحوالي ٣٠% من إجمالي عدد الشركات المحلية المدرجة في نظام المناقصة الإلكتروني. في حين بلغ عدد الشركات الدولية المؤهلة حتى نهاية عام ٢٠١٨ حوالي ٩٨٣ شركة، وهو ما يمثل ٤١% من مجموع الشركات المؤهلة خلال عام ٢٠١٨ وحوالي ٢٨% من إجمالي عدد الشركات الدولية المسجلة لدى المجلس.

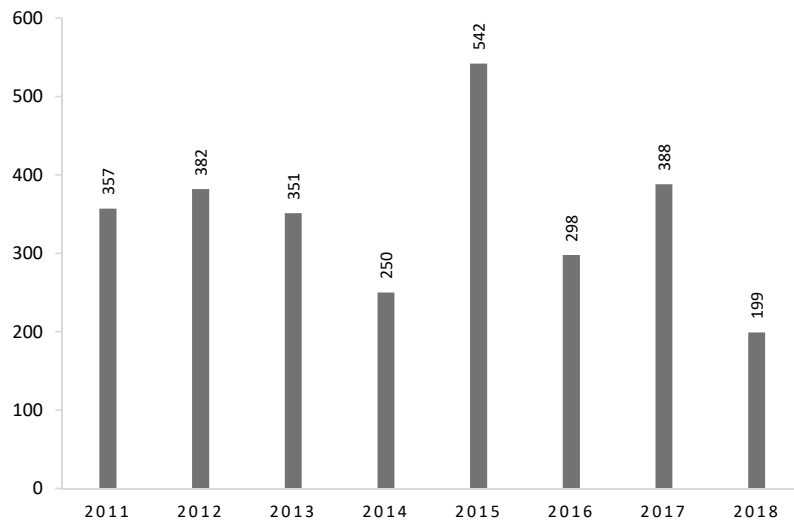
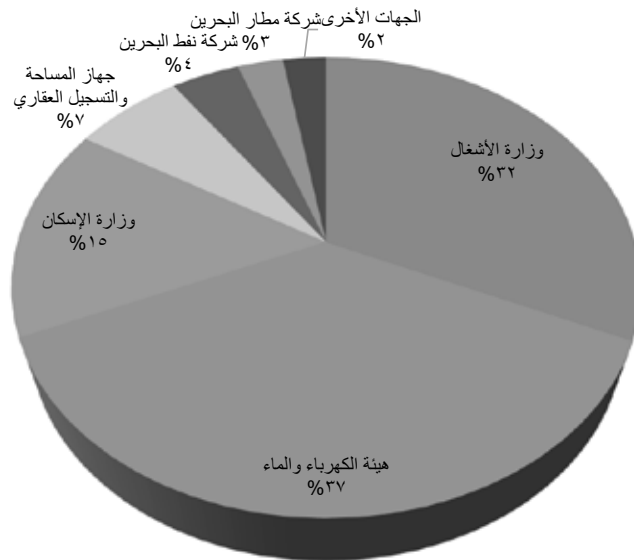
عدد الشركات الدولية	عدد الشركات المحلية	العدد الكلي
٩٠٥	١٣٧٧	٢٢٨٢
٩٨٣	١٤٣٧	٢٤٢٠
٢٧٣٨	٤١٢٥	٦٨٦٣
٣٤٦٦	٤٨٣٩	٨٣٠٥

بلغ عدد طلبات التأهيل المسبق التي اعتمدها المجلس منذ بداية عام ٢٠١١ حتى نهاية عام ٢٠١٨ حوالي ٢,٧٦٧ طلب تأهيل، بزيادة قدرها ١٩٩ طلباً خلال عام ٢٠١٨. إذ تم تقديم هذه الطلبات من قبل الموردين والمقاولين إما بصفة منفردة أو بالشراكة مع شركات أخرى.

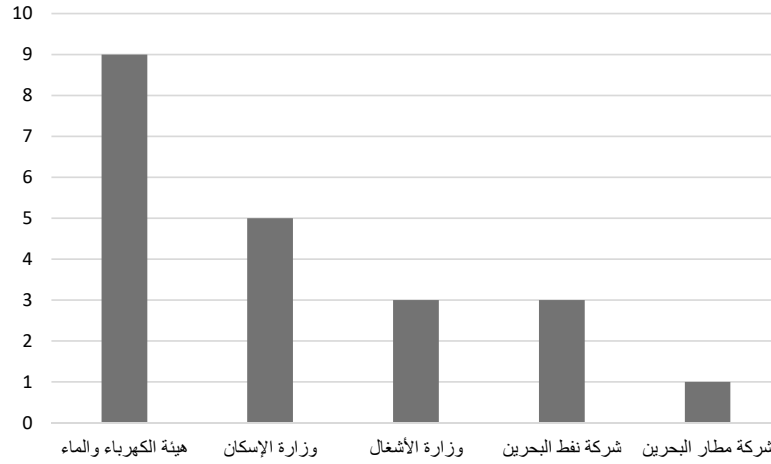
العدد التراكمي لطلبات التأهيل المسبق المعتمدة



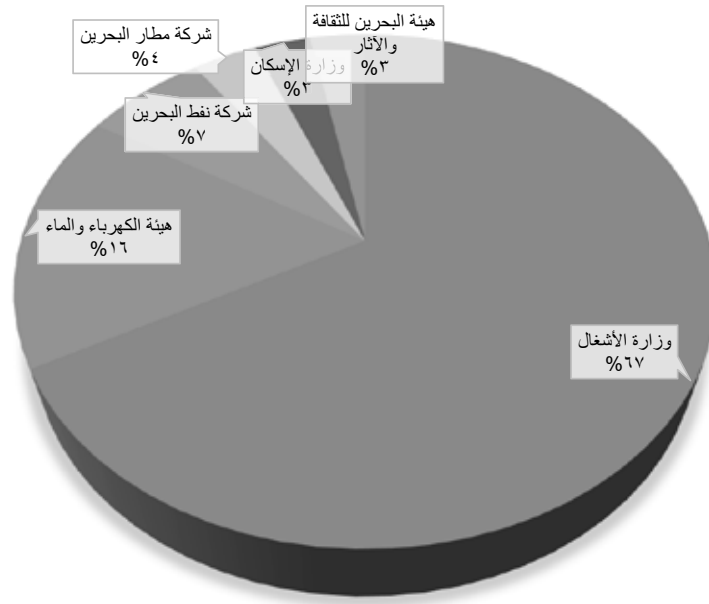
الشركات المؤهلة مسبقاً في عام ٢٠١٨ حسب القطاع



يوضح هذا الرسم البياني أن أكبر زيادة في عدد طلبات التأهيل المسبق كانت خلال عام ٢٠١٥، إذ تم اعتماد ٥٤٢ طلب تأهيل. في حين شهد عام ٢٠١٨ أقل عدد من طلبات التأهيل، إذ تم اعتماد ١٩٩ طلباً.



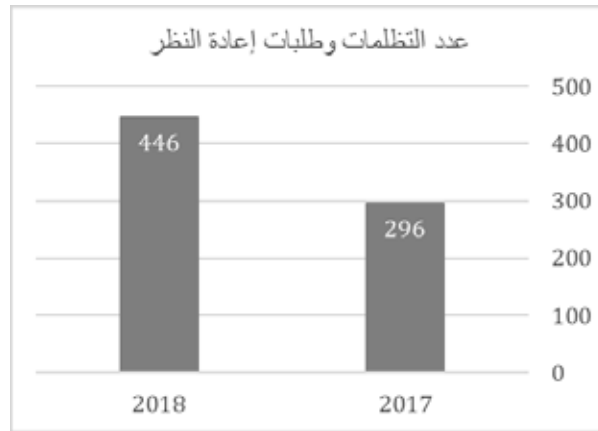
بلغ عدد دعوات التأهيل المسبق العامة والتي فتحت طلباتها في مجلس المناقصات والمزايدات ٢١ دعوة تأهيل. كما صدر معظم هذه الدعوات عن هيئة الكهرباء والماء.



بلغت نسبة طلبات التأهيل المعتمدة لوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني حوالي ٦٧% من مجموع الطلبات المعتمدة خلال عام ٢٠١٨، وذلك نتيجة حرص هذه الوزارة والتزامها بالقيام بالتأهيل بصورة منتظمة.

طلبات إعادة النظر والتظلمات

تلقي مجلس المناقصات والمزايدات ٤٤٦ طلباً لإعادة النظر من الموردين والمقاولين، أي ما يمثل نسبة ٨,٦% فقط من إجمالي عدد العطاءات المستلمة خلال العام. وتتم مناقشة هذه الطلبات والتظلمات خلال اجتماعات مجلس المناقصات والمزايدات الأسبوعية حيث يتم اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية. ويلتزم مجلس المناقصات والمزايدات بتبني أعلى معايير الشفافية والعدالة خلال هذه العملية، كما يرد على جميع الطلبات والتظلمات الواردة إليه بالطرق المناسبة.



يظهر من هذا الرسم البياني عدد التظلمات وطلبات إعادة النظر التي تعامل معها المجلس خلال عام ٢٠١٨.

تهدف الخطة التطويرية لمجلس المناقصات والمزايدات إلى تطوير إجراءات المناقصات والمزايدات العامة، وتأتي هذه الخطة على ضوء قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم ٢٤٣٢-٠٤ بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٧ بالموافقة على التوصيات التي تقدم بها المجلس من خلال اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

أهم الأولويات والخطوات اللازم اتخاذها لتطوير أداء المجلس

١. تقليص عدد مناقصات التعاقد المباشر بغية الوصول لمعدلات مقارنة لأفضل الممارسات العالمية والتي تصل إلى ٩% من إجمالي عدد الترسيات.
٢. تقليص معدلات الأوامر التغييرية والتجديدات والتمديدات تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص والاستغلال الأمثل للموارد.
٣. تقليص الفترة المطلوبة للمناقصات والمزايدات منذ طرحها وحتى الترسية عن طريق التعاون المشترك مع الجهات المتصرفة، بما في ذلك وضع آليات لقياس الأداء في مجال المناقصات / المزايدات والعمل المشترك مع هذه الجهات لتقليص أي فجوات.
٤. التركيز على التأهيل المسبق للموردين، إذ بلغت نسبة الشركات المؤهلة مسبقاً ٣٠% فقط من إجمالي الشركات المسجلة لدى المجلس.

٥. الحد من عملية إلغاء المناقصات التي تم طرحها، وذلك بالعمل مع الجهات المتصرفة على الإعداد الجيد للطرح وتأهيل أكبر أعداد من الشركات المشاركة في المناقصات.
انطلاقاً من أهداف برنامج التوازن المالي، يتطلع مجلس المناقصات والمزايدات إلى زيادة إيراداته عن طريق تطوير نظام المناقصة الإلكتروني.

مصادر دخل مجلس المناقصات والمزايدات

في شهر يناير ٢٠١٨ تم البدء في تحصيل قيمة وثائق التأهيل المسبق ووثائق المناقصات حسب قرار المجلس رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بشأن قيمة وثائق التأهيل المسبق ووثائق المناقصة والتعميم رقم (٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن بيع وثائق التأهيل المسبق ووثائق المناقصة. وخلال عام ٢٠١٨ تم تحصيل مبلغ ٥٣٥,٨٣٠ ديناراً بحرينياً.
وابتداءً من يناير ٢٠١٨ بدأ طرح المناقصات العامة وفقاً للتعميم رقم (٤) لسنة ٢٠١٧ بشأن مركزية الإعلان عن طرح المناقصات والمزايدات وأعمال التأهيل المسبق. وخلال عام ٢٠١٨ تم تحصيل مبلغ ٢٥٤,٨٠٠ دينار بحريني. وبلغ إجمالي إيرادات المجلس خلال عام ٧٩٠,٦٣٠ ديناراً بحرينياً.
انطلاقاً من أهداف برنامج التوازن المالي، يتطلع مجلس المناقصات والمزايدات إلى زيادة إيراداته عن طريق تطوير نظام المناقصة الإلكتروني بما يتيح له إمكانية تحصيل رسوم على تقديم الخدمات الإعلانية ورسوم التأهيل المسبق العام والمنفرد.

- وصل إجمالي الإيرادات خلال عام ٢٠١٨ إلى ٧٩٠,٦٣٠ ديناراً بحرينياً.

ترخيص شبكة بنية تحتية ثابتة للاتصالات
الممنوح لشركة بي نت ش.م.ب (ان بي نت كوش.م.ب سابقاً)
بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٩

هيئة تنظيم الاتصالات
TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain



**FIXED TELECOMMUNICATIONS INFRASTRUCTURE
NETWORK LICENCE**

GRANTED TO

Bnet B.S.C (c)

(formerly NNetCo B.S.C (c))

Commercial Registration No. 99973-1

**by the Telecommunications Regulatory Authority under Articles 29
and 40(bis)(a) of Legislative Decree No. 48 of 2002 promulgating the
Telecommunications Law**

Document Number: LAD/0519/155

Date of Issue of Original License: 2nd June 2019

Date of Issue of this License: 22nd July 2019

Approved by the Acting General Director

Nasser bin Mohamed Al-Khathaifi
هيئة تنظيم الاتصالات
TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

**FIXED TELECOMMUNICATIONS INFRASTRUCTURE NETWORK LICENCE GRANTED
TO BNET B.S.C (c) BY THE TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY**

1 GRANT OF LICENCE

- 1.1 The Telecommunications Regulatory Authority (the "**Regulator**") hereby grants Bnet B.S.C (c) the Separated Entity (the "**Licensee**") this licence, under Articles 29 and 40(bis)(a) of the Telecommunications Law promulgated by Legislative Decree No. 48 of 2002 (the "**Telecommunications Law**"), by virtue of which the Licensee is authorized in the Licensed Area (i) to deploy, install, operate, manage and maintain the Fixed Telecommunications Infrastructure Network and Telecommunications Facilities described herein and (ii) to provide the Telecommunications services described herein (the "**Licence**").
- 1.2 This Licence has been granted in furtherance of the Regulator's implementation of the policies set out under the Fourth National Telecommunications Plan in relation to the establishment by the Bahrain Telecommunications Company BSC (c) ("**Batelco**") of a legally separate entity to deploy, install, operate, manage and maintain a single telecommunications infrastructure network and supply associated wholesale products and services in the Kingdom.
- 1.3 This Licence shall be subject to the provisions herein stated, the Telecommunications Law and any regulations, orders, determinations or decisions issued thereunder.
- 1.4 As a condition subsequent to this Licence, the Licensee shall provide to the Regulator within two (2) months of the Effective Date written evidence, in a form acceptable to the Regulator, of the matters set out in section 1.5.
- 1.5 The matters referred to in section 1.4 are that, in respect of those arrangements and/or activities that the Licensee was required under any applicable legal instrument, determination, order or request to provide to the Regulator and/or to enter into or complete by the Effective Date, the Licensee has:
- (a) provided to the Regulator comprehensive copies of all arrangements that require the Regulator's approval;
- (b) entered into the necessary arrangements and/or the Licensee has fully completed such activities (as appropriate),

be

E

and in each case above relating to (a) and (b) the Licensee has demonstrated to the satisfaction of the Regulator (acting reasonably) that the arrangements and/or activities in question meet the relevant standards in the applicable legal instrument.

2 DEFINITIONS

2.1 For the purposes of this Licence:

2.1.1 A meaning or definition provided for any word, phrase or expression under the Telecommunications Law shall also be applicable to such word, phrase or expression in this Licence, unless the context requires otherwise.

2.1.2 Terms used and not otherwise defined shall have the meaning ascribed to them in the Telecommunications Law.

2.1.3 The following terms and expressions shall have the following meanings unless the context requires otherwise:

"Affiliate" means, as used with respect to any Person, any other Person directly or indirectly Controlling, Controlled by, or under common Control with, that Person. For the removal of doubt for the purposes of this Licence the term Affiliate (in relation to the Licensee) shall include BRE and/or any other business entity that is part of the Batelco group of companies and/or any other Person determined by the Regulator to be an Affiliate of the Licensee;

"BRE" means Batelco's businesses and/or business unit(s) and/or Affiliates, regardless of their form or structure, that as part of their Licensed Telecommunications services are concerned with the delivery and/or provision of retail Telecommunications services to Users and/or Subscribers in the Kingdom;

"Business Support Systems" means systems required to fulfil business operations relating to customers and includes wholesale billing, order management, fault notification, and customer relationship management;

"Control" means, as applied to any Person, the possession, directly or indirectly, of the power to influence the direction of the management of that Person, whether through ownership, voting or other means and "Controlling" and "Controlled" shall be construed accordingly;

"Effective Date" means the date referred to in section 19.1;




"Emergency Order" means an order issued by the Regulator on an urgent basis requiring the Licensee to take or refrain from taking specified action within a stipulated time limit;

"EoI" means equivalence of inputs standard such that, in relation to the Licensed Services, the Licensee must provide BRE and the OLOs with the same service, on the same time-scales and on the same terms and conditions (including price, non-price terms and service levels), using the same systems and processes (including operational support), with the same degree of reliability and performance and providing the same commercial information about the service and the systems and processes. For these purposes, "the same" means exactly the same subject only to:

- (i) trivial differences (as determined by the Regulator);
- (ii) credit vetting (subject to reasonable justifications provided by the Licensee);
- (iii) payment procedures (subject to reasonable justifications provided by the Licensee); and/or
- (iv) such other difference as may be agreed by the Regulator in writing from time to time;

"EoO" means equivalence of outputs standard such that while the Licensed Services, which the Licensee is required to offer and provide to OLOs, would be comparable (including with respect to functionality and price) to those the Licensee offers and provides to BRE, the underlying processes do not have to be exactly the same;

"Equivalence Compliance and Technical Committee" means the committee established by the Regulator that will include representatives from the Licensee, Licensed Operators and such other entities as may be determined by the Regulator. The Equivalence Compliance and Technical Committee will, among other items, monitor the Licensee's compliance with its obligations (including in relation to the Undertakings, separation of its systems and processes, separation of functions and individuals as between the Licensee and any Affiliate including BRE and the provision of the Licensed Services on an EoI basis), facilitate discussion of the needs and requirements (including the technical requirements) of Licensed Operators, recommend updates to the joint working manual (or equivalent) of the Licensee, and will investigate complaints from Licensed Operators;

"Fixed Telecommunications Infrastructure Network" means the Fixed Telecommunications Infrastructure Network and Telecommunications Facilities which

shall be the subject of the Fixed Telecommunications Infrastructure Network Licence referenced in Article 40(bis) of the Telecommunications Law and as may be further defined in the transfer of assets agreement(s) between Batelco and the Licensee or such other legal documentation as approved and/or required by the Regulator, and/or any applicable decision, determination, order, regulation or other regulatory instrument promulgated or approved by the Regulator from time to time. For convenience, the Fixed Telecommunications Infrastructure Network is referred to in this License as the **"Licensed Network"**;

"Force Majeure" means any cause affecting the performance by the Licensee of any obligation hereunder arising from acts, events, omissions, happenings or non-happenings beyond its reasonable control including (but without limiting the generality thereof) governmental or States' acts or regulations, fire, flood, inclement weather, terrorism or any disaster or an industrial dispute (other than relating to the Licensee's own workforce) affecting the provision of Licensed Services. Any act, event, omission, happening or non-happening only will be considered Force Majeure if it is not attributable to the wilful act, neglect or failure to take reasonable precautions of the Licensee, its officers, contractors, sub-contractors, agents, servants or employees;

"Implementation of Lawful Access" means the Licensee at its own cost providing all technical resources, including Telecommunications Equipment, systems, programs and communication links, which allow the purpose of the Lawful Access Regulation (or any subsequent regulation or regulatory decision issued by the Regulator or any other entity of the Kingdom tasked with the implementation of national security concerns) to be achieved;

"Infrastructure" means the basic physical and organizational systems and Telecommunications Facilities (e.g. buildings, ducts, fibre, network equipment, power supplies, people and processes) needed for the operation of the Licensed Network;

"Initial Period" means the period of two (2) years starting from the Effective Date;

"Lawful Access Regulation" means Resolution No. (8) of the year 2009 Promulgating a Regulation requiring Licensees to implement Lawful Access, as may be amended from time to time;

"Level 1 Separation" means, whilst both the Licensee and the rest of Batelco (including BRE) would continue to share the same applications, only employees of the Licensee would be able to access functions and data relating to the Licensee through the use of user access controls;

"Level 2 Separation" means the Licensee having separate applications and data from BRE and the rest of Batelco, with each having access only to its own applications and data;

"Level 3 Separation" means the applications and data of the Licensee and the rest of Batelco (including BRE) running on physically separate hardware and support systems;

"Licensed Area" means the territory of the Kingdom;

"Licensed Services" means the Telecommunications services supplied using the Licensed Network to other Licensed Operators on a wholesale only basis as set out in the Reference Offer or as otherwise determined by the Regulator. The Licensed Services shall include access to Telecommunications Facilities, and/or ancillary services that are necessary and/or desirable to provide the Licensed Services, including, for example (and without limitation), power, co-location, co-mingling, site access, internal tie circuits, external tie circuits;

"Management Information Systems" means systems used for enterprise planning and business intelligence systems, including information security management systems, required for the formation of strategic decisions and development of investment proposals;

"OLO" means a Licensed Operator that is not part of the Batelco group of companies;

"Operational Support Systems" means systems required to support the functionality of the network and includes network management systems, order fulfilment and provisioning, and service activation;

"Reference Offer" means the reference offer incorporating the regulated wholesale products and services (including the price and non-price terms) to be offered by the Licensee to other Licensed Operators as may be amended from time to time, as approved by the Regulator;

"Reference Offer Order" means an order issued by the Regulator requiring that the Licensee submit a revised Reference Offer;

"Relevant Public Authority" means the authority within the Kingdom tasked with the responsibility for assessing Website content;

"Risk" means a probability or threat of damage, loss, or any other negative occurrence that is caused by external or internal vulnerabilities, and that may be avoided through pre-emptive action;

"Separation Guidelines" means the separation guidelines relating to the separation of Batelco issued by the Regulator (Ref: LAD/0818/198) dated 6 August 2018;

"Telecommunications Facility" has the meaning ascribed under the Telecommunications Law and includes dark fibre and copper wire;

"Undertakings" means the measures Batelco and the Licensee are required to undertake in relation to the separation of Batelco into the Licensee and the rest of Batelco (including BRE); and

3 STATUS OF THE LICENSEE

3.1 The Licensee is and shall remain throughout the Term of this Licence a separate legal entity with its own board of directors and independent management in accordance with the governance criteria specified by the Regulator in a binding legal instrument.

3.2 The Licensee shall act on an independent basis from all other Licensed Operators, including BRE. The Licensee's corporate identity or branding shall not be the same as or relate to, or in any way convey the impression that it relates to, or is such that it could be confused with, that used by BRE. The Licensee shall not position its corporate identity or branding in close proximity to that used by BRE or integrate any aspect of the corporate identity or branding used by BRE within that used by the Licensee.

3.3 The Chief Executive Officer (or equivalent) of the Licensee shall be a different individual from the Chief Executive Officer (or equivalent) of any Affiliate, including BRE.

3.4 The Licensee shall ensure that as a minimum from the Effective Date:

3.4.1 The following functions and the relevant individuals within those functions are separate from the equivalent functions and individuals in any Affiliate, including BRE: legal (including the General Counsel or equivalent), company secretarial, regulatory, treasury, finance, network management, procurement, product development, sales and marketing, and customer care; and

3.4.2 The Licensee shall have its own separate and independent advisers including without limitation legal advisers, financial advisers and auditors.

The Licensee shall not, without the prior written approval of the Regulator, avail itself of any shared services or functions with those used by any Affiliate, including BRE.

The Licensee shall ensure that within nine (9) months from the Effective Date all other functions and the relevant individuals within those functions shall be separate from the equivalent functions and individuals in any Affiliate, including BRE. This includes without limitation human resources, internal audit, IT and security.

- 3.5 The Licensee shall have sufficient independence in its commercial and operational decision-making to meet its obligations under this Licence and its other legal obligations. The Licensee shall independently formulate, determine and make its own decisions and in particular shall not act under the control, direction or influence of BRE in respect of its commercial and operational policy.

4 LICENSEE OBLIGATIONS

- 4.1 The Licensee shall comply with:

4.1.1 those parts of the Undertakings which apply in any respect to the Licensee, subject to the terms of this Licence, which shall take precedence over the Undertakings to the extent that there is any inconsistency between them;

4.1.2 the Reference Offer;

4.1.3 the transfer of assets agreement(s) between Batelco and the Licensee or such other legal documentation as approved and/or required by the Regulator;

4.1.4 the terms of the Telecommunications Law and any regulations promulgated thereto; and

4.1.5 the terms of all decisions, determinations, orders (including Emergency Orders) and/ or any other regulatory instrument issued by the Regulator.

- 4.2 Failure to comply with any of the obligations set out in section 4.1 shall constitute a serious breach of this Licence and the Telecommunications Law.

- 4.3 The Licensee shall maintain detailed records (in such format and updated at such frequency as the Regulator requires) of all Infrastructure and Telecommunications Equipment that is used in connection with the Licensed Network, including the location and utilisation of any such Infrastructure or Telecommunications Equipment.

- 4.4 If requested by the Regulator, the Licensee shall remove and/or relocate (whether on a temporary or permanent basis) any Infrastructure or Telecommunications Equipment where this is deemed necessary by the Regulator. The Regulator shall determine whether such removal or relocation shall be at the Licensee's expense. In determining whether or not to request removal and/or relocation of the Licensee's Infrastructure or Telecommunications Equipment and/or whether the Licensee shall be required to incur the associated expenses, the Regulator may take into account such matters as it considers appropriate, including public interest grounds and/or for reasons of national security.
- 4.5 The Licensee shall give notice in writing to the Regulator and shall notify all parties affected of any material changes it intends to implement in the specification or performance of the Licensed Network which would require material changes to any equipment or systems connected to the Licensed Network or which would have the effect of making such connections inoperable. The period of notice given shall be appropriate to the likely impact on the parties affected and on connected equipment or systems, but (except in the case of emergency) shall be at least thirty (30) days' advance notice.
- 4.6 Where the Regulator considers that a change in the Licensed Network referred to in section 4.5 would cause any other Licensed Operator to be compelled to make major changes to its own systems in order to access and/or connect and/or utilise the Licensed Network, the Licensee shall be required to obtain the prior written approval of the Regulator before implementing such a change.
- 4.7 The Licensee shall publish every quarter on its website accurate and up to date digital coverage maps regarding the current and future planned deployment and installation of the Licensed Network. The coverage maps shall, as a minimum, provide details of current and future planned deployment and installation of the Licensed Network for each Licensed Service.
- 4.8 The Licensee shall not assign, transfer, subcontract, sublet or otherwise dispose of its rights, duties, liabilities, obligations and privileges under this Licence to any Affiliate, Person or Persons except with the prior written approval of the Regulator. Any such approval shall be given subject to terms and conditions, which the Regulator at its discretion may impose. The Regulator may revoke its approval pursuant to this section at any time by providing reasonable advance notice to the Licensee in writing.

- 4.9 At the request of the Regulator and/or every twenty-four (24) months (whichever is the shorter) the Licensee shall submit a draft Reference Offer for the Regulator's approval within a period of time determined by the Regulator. The Regulator shall review the Reference Offer in accordance with the Regulator's process for review of such Offers as set out in relevant legal instruments issued by the Regulator. The Regulator shall either issue a relevant approval letter or a Reference Offer Order specifying the terms of the draft Reference Offer and the process and timeline for resubmission of a revised draft Reference Offer by the Licensee to the Regulator for its approval.
- 4.10 Within two (2) weeks of the approval the Licensee shall publish the Reference Offer in the version approved on its website and upon request make copies available free of charge to any Licensed Operator within a reasonable time-frame. Any proposed change (including, updates) to the terms of the Reference Offer will require the prior written approval of the Regulator.
- 4.11 The Licensee shall implement separation of its systems and processes from the systems and processes used by BRE and the rest of Batelco in accordance with a timetable and procedure determined by the Regulator and, in any event, shall achieve:
- 4.11.1 Level 1 Separation as regards logical separation of the Licensee's Management Information Systems, Business Support Systems and Operational Support Systems by no later than nine (9) months from the Effective Date;
- 4.11.2 Level 2 Separation as regards logical separation of the Licensee's Management Information Systems, Business Support Systems and Operational Support Systems by no later than eighteen (18) months from the Effective Date; and
- 4.11.3 Level 3 Separation as regards physical separation of the Licensee's Operational Support Systems by no later than twenty-four (24) months from the Effective Date. From the Effective Date the Licensee shall ensure logical separation until the date specified in this section 4.11.3 for physical separation.
- 4.12 The Licensee shall within sixty (60) days from the Effective Date, or as otherwise required by the Regulator, present to the Regulator for its approval a detailed roadmap for achieving the separation of its systems and processes in accordance with section 4.11 above. Such roadmap will include detailed milestones along with the dates by which such milestones will be achieved. The milestones will detail both the process




functions (such as appointments and ordering) and the specific services that will be supported by the detailed roadmap. The Licensee shall provide monthly reports to the Regulator regarding achievement of the roadmap.

- 4.13 The Licensee shall comply at all times throughout the Term of this License, with the rules of the Equivalence Compliance and Technical Committee as determined by the Regulator (including with regard to composition of the Equivalence Compliance and Technical Committee, functions and obligations and the processes for carrying out such functions and obligations).
- 4.14 The Licensee shall ensure that it gives full and timely co-operation to the Equivalence Compliance and Technical Committee and, as a minimum, the Licensee shall:
- 4.14.1 dedicate sufficient budget and other resources to its participation in and compliance with its obligations to the Equivalence Compliance and Technical Committee, and shall, provide monthly compliance and equivalence reports to the Equivalence Compliance and Technical Committee, in such form as may be required by the Regulator;
- 4.14.2 conducts its activities and fulfils its obligations to the Equivalence Compliance and Technical Committee in an independent manner; and
- 4.14.3 fully and promptly implement any recommendations and measures required by the Equivalence Compliance and Technical Committee.

5 LICENSED NETWORK AND SERVICES

- 5.1 The Licensee is authorised to deploy, install, operate, manage and maintain the Licensed Network and to provide the Licensed Services.
- 5.2 The Licensee shall ensure that the Licensed Services reflect the reasonable requirements of Licensed Operators. The Licensee shall consult other Licensed Operators at an early stage of the development of new products and services (which shall be at least three (3) months before the proposed introduction of any new products and services, and/or material change to existing products and services, and unless stipulated otherwise by the Regulator shall be by way of the Licensee publishing the relevant details by way of notice on its website) in accordance with the requirements and process stipulated in the Reference Offer and/or such other legal instruments as may be issued by the Regulator. The Licensee shall allow other Licensed Operators a fair and equal opportunity to comment. The period for Licensed Operators to comment on the Licensee's proposals shall be commensurate with the complexity and

importance of the products and services in question and in any event, shall be not less than two (2) weeks. The Licensee shall take due account of comments received from other Licensed Operators in finalising any such products or services. If requested by the Equivalence Compliance and Technical Committee and/or Regulator, the Licensee shall provide details regarding its consideration of the comments from other Licensed Operators so as to demonstrate the Licensee's compliance with the obligations under this section 5.2.

- 5.3 The Licensee shall provide the Licensed Services only on a wholesale basis and in accordance with the terms of the Reference Offer.
- 5.4 During the Initial Period the Licensee shall provide the Licensed Services on an EoO basis, unless required by the Regulator to provide the Licensed Services on an Eol basis. Within one (1) month from the Effective Date the Licensee shall provide a single common interface for Licensed Operators to order and track the progress of orders for the Licensed Services.
- 5.5 The Licensee shall ensure that all transactions are in writing, and that sufficient records are stored and retained for a period of at least two (2) years. The requirement to store and retain records applies to any of the Licensee's obligations under this License which require the Licensee to make available information to the Regulator and to any online interface for Licensed Operators to order and track the progress of orders for the Licensed Services.
- 5.6 The Licensee shall ensure that it has, and maintains, at all times during the Term of the Licence sufficient resources (including without limitation sole legal and/or beneficial ownership of assets, personnel, support services, finance) and paid-up capital requirements to meet its obligations under this Licence.
- 5.7 The Licensee is authorised to connect the Licensed Network to:
- (a) any Telecommunications Network operated under a Telecommunications Licence; and
 - (b) any Telecommunications Equipment approved for connection in accordance with Article 38 of the Telecommunications Law and any regulations issued pursuant to the Telecommunications Law.
- 5.8 The Licensee shall within sixty (60) days from any request by the Regulator present to the Regulator for its approval, a roadmap for migration of any relevant Licensed Services that are being provided by the Licensee over the Licensee's existing copper




and/or copper based assets away from provision over such copper and/or copper based assets to the provision of such services over the Licensee's fibre based assets.

5.9 Unless otherwise determined by the Regulator, the Licensee shall provide distress, emergency and safety telecommunications services for shipping in accordance with the Radio Regulations of the International Telecommunication Union. The provision of such services shall be as agreed with the competent public authorities. If requested in writing by either the Licensee or such public authority following a reasonable period of time in which terms for the provision of such services cannot be agreed, the Regulator may determine terms suitable for the provision of such services.

5.10 The Licensee shall ensure that the Licensed Network and Licensed Services enable any duly Licensed Operator to meet a requirement to comply with:

5.10.1 any Universal Service Obligation to which the Licensed Operator is subject under Article 64 of the Telecommunications Law and/or the Licensed Operator's license(s) (including in relation to obligations to provide basic public telephone services and/or any Special Services);

5.10.2 obligations on the Licensed Operator to provide the following Telecommunications services at Public Payphones:

- (a) Basic Voice Services
- (b) Directory Information Services
- (c) Public Emergency Call Services
- (d) Free-phone Services
- (e) Operator Assistance Services

5.10.3 obligations on the Licensed Operator to provide a Public Emergency Call Service.

6 RESTRICTIONS ON THE LICENSEE

6.1 The Licensee must operate in all respects on a stand-alone basis, and independent from all Licensed Operators including BRE. This includes ensuring that its relationships, dealings and transactions with Affiliates are conducted and carried out in a way and manner as if those other parties were not Affiliates. The Licensee shall ensure that any agreements entered into with third party entities are entered into by the Licensee on a




stand-alone basis. If requested by the Regulator, the Licensee shall provide copies of such agreements. Subject to the prior written approval of the Regulator, the Licensee shall be entitled to benefit from favourable provisions in commercial agreements entered into by Affiliates.

- 6.2 The Licensee shall provide at least twelve (12) months' advance written notice to the Regulator of any proposal to dispose of, decommission, retire or otherwise cease to operate more than five percent (5%) of the Licensed Network and may not do so without the prior written approval of the Regulator. At the same time as providing its proposal to the Regulator, the Licensee shall provide a business continuity plan to the Regulator in such format and with such detail as the Regulator may require.
- 6.3 The Licensee shall not proceed with any proposal under section 6.2 without the prior written approval of the Regulator. The Regulator may grant approval to the Licensee's proposals under this section 6.3 of the Licence subject to conditions, including without limitation, a direction to the Licensee to enable one or more other Licensed Operators to take over and operate the assets in question and/or performance of contracts with Licensed Operators for the provision of the Licensed Services.

7 DEPLOYMENT TARGETS

- 7.1 The Licensee shall deploy the Licensed Network in accordance with any deployment targets determined by the Regulator from time to time.

8 QUALITY OF SERVICE REQUIREMENTS

- 8.1 The Licensee shall meet the quality of service requirements in the Reference Offer and/or such other quality of service requirements as may be determined from time to time by the Regulator.
- 8.2 The Licensee shall ensure that it maintains true, accurate and not misleading information records in a form to be approved by the Regulator within six (6) months of the Effective Date for the purpose of satisfying the Regulator that the Licensee is meeting the quality of service requirements as specified in section 8.1 and the Licensee shall provide quarterly updates to the Regulator concerning such requirements.

9 INTERRUPTIONS TO THE LICENSED SERVICES

- 9.1 The Licensee shall not intentionally interrupt the operation of the Licensed Network (or any part thereof) in the normal course of business, nor may it in the normal course of business suspend the provision of the Licensed Services without having first obtained

the prior written approval of the Regulator and provided reasonable advance notice to Persons to be affected by such interruption or suspension.

10 PROVISION OF ACCESS

- 10.1 Subject to section 10.3 and without prejudice to section 4.9, the Licensee shall provide Access to the Licensed Network and Licensed Services on the reasonable request of any Licensed Operator in accordance with the terms of this Licence, the Telecommunications Law, the terms of any Reference Offer and/or the terms of any determination or order issued by the Regulator. Access shall be provided in a manner that is non-discriminatory (including in particular, in accordance with the provisions in section 10.4 of this Licence).
- 10.2 The Licensee shall provide Access within a maximum period from the date of request as shall from time to time be determined by the Regulator or set forth in regulations.
- 10.3 The Licensee shall not be required to provide Access where in the Regulator's view it is not reasonable to require the Licensee to provide Access, including, but not limited to, where it would expose any Person engaged in provision of the Access to undue risk to health or safety.
- 10.4 The Licensee shall make available to other Licensed Operators on a timely and equal basis technical information and other commercially relevant information that is necessary for the Licensed Operator to gain Access to the Licensed Network and Licensed Services.

11 CONNECTION POINTS

- 11.1 The Licensee shall establish a connection point at any User's premises that shall constitute the boundary of its network. The Licensee shall not prevent any User from connecting any cabling owned by that User at that User's premises to the Licensed Network provided it is in compliance with applicable regulations.

12 ACCESS TO LAND

- 12.1 The Licensee shall be entitled to use public and private properties in accordance with the provisions of Chapter XIII of the Telecommunications Law.

13 INTEROPERABILITY AND TECHNICAL STANDARDS

- 13.1 The Licensee shall comply with relevant regulations and technical specifications issued by the Regulator in order to ensure interoperability of the Licensed Services and the

Licensed Network and Facilities with Telecommunications services and Telecommunications Networks provided by other Licensed Operators to the extent technically feasible.

14 PRIVACY AND CONFIDENTIALITY

- 14.1 The Licensee shall comply with all obligations upon it (including those referred to at section 4.1) to ensure the privacy and confidentiality of information and business secrets obtained in the course of its business from any Person to whom it provides the Licensed Services by establishing and implementing reasonable procedures for maintaining privacy and confidentiality of such information subject to any requirement under law. References in this License to confidential information or business secrets shall be understood to include all information that is reasonably considered to be commercially confidential (regardless of whether it has been formally designated as such) and shall include without limitation information pertaining to network coverage and/or capabilities.
- 14.2 Without prejudice to section 14.1, the Licensee shall not disclose to any Affiliate, including BRE, any confidential information or business secrets relating to any other Person to whom the Licensee provides the Licensed Services. The Licensee shall establish and maintain, at all times throughout the Term of this License, organisational measures including in particular appropriate information barriers, processes and systems to prevent the disclosure of confidential information by the Licensee to BRE or any Affiliate (and vice versa).
- 14.3 The Licensee shall maintain sufficient information on its privacy and confidentiality procedures to satisfy the Regulator, at its reasonable request, that the requirements of sections 14.1 and 14.2 are being met. Unless otherwise agreed with the Regulator, the Licensee shall be required to keep a record of all individuals and/or Persons with access to confidential information and a summary of the nature of the information provided. The Licensee shall provide a copy of this record to the Regulator on request.
- 14.4 The Licensee shall not use or allow to be used any apparatus comprised in the Licensed Network which is capable of recording, monitoring, or intruding into communications unless it complies with applicable laws or regulations.



Telecommunications Regulatory Authority

16

Doc Ref: LAD/0519/155
Date of Issue: 2 June 2019



15 ANTI-COMPETITIVE PRACTICES

15.1 Without derogating from Article 65 of the Telecommunications Law, the Licensee shall not, alone or together with others, engage in or continue or knowingly acquiesce in any anti-competitive practices and, in particular, the Licensee shall:

(a) not engage in anti-competitive cross-subsidization including, in particular, as between the Licensee and BRE;

(b) not abuse a dominant position;

(c) not without the express written approval of the Regulator enter into exclusive arrangements with third parties for the location of its facilities that are required to provide the Licensed Services;

(d) not without the express written approval of the Regulator enter into any agreements, arrangements or undertakings with any Person, including any supplier of services that compete with the Licensed Services, which have as their objective or cause the fixing of prices or other restraint on competition;

(e) not enter into any merger or joint venture even where such merger or joint venture would not meet the thresholds stipulated in the Regulator's mergers and acquisitions regulation, without the prior written approval of the Regulator;

(f) not use information obtained from other Licensed Operators if the objective or effect of such use is anti-competitive;

(g) not give undue preference to, or receive an unfair advantage from a business carried on by the Licensee or by an Affiliate of the Licensee and/or the wider Licensee's group, including without limitation BRE; and

(h) not (whether in respect of the tariffs or other terms applied or otherwise) show undue discrimination against particular Persons or Persons of any class or description as respects to the provision of the current and future Licensed Services.

16 ACCOUNTING REQUIREMENTS

16.1 Within one (1) year of the Effective Date and on an ongoing annual basis, the Licensee shall in a manner to be approved in writing in advance by the Regulator, keep, draw up, submit to independent audit by an external auditor approved by the Regulator and present in written form, separate accounts for Licensed Services activities, to the extent that would be required if the Licensed Services activities in question were carried out

by legally independent companies, so as to identify all elements of cost and revenue, with the basis of their calculation and the detailed attribution methods used, related to such Licensed Services activities, and the accounts shall include an itemised breakdown of fixed assets. Such accounts shall be drawn up and presented separately from those of any Affiliate (including BRE), and shall not include any activities carried out by any Affiliate, except with the prior written consent of the Regulator. Such accounts shall also comply with the requirements of any legal instrument concerned with the presentation of financial material and/or audited accounts.

- 16.2 The Regulator may require the Licensee to submit other accounting information it may require in order to effectively supervise and enforce the terms of this Licence and the provisions of the Telecommunications Law and regulations issued thereunder.
- 16.3 The Regulator may appoint an independent auditor to manage and administer an independent audit of the Licensee. In the event of such appointment the Licensee shall give all necessary assistance to the appointed auditor to carry out the objective of its appointment and meet the costs of the independent audit.

17 REQUIREMENT TO PROVIDE INFORMATION AND INSPECTION

- 17.1 Without derogating from Articles 53 and 77 of the Telecommunications Law, the Licensee is required to maintain such information as will enable the Regulator to carry out its functions under the Telecommunications Law in such manner as the Regulator may from time to time request. The Licensee shall comply with any reporting framework determined by the Regulator including any requirement on the Licensee to submit periodic reports, statistics and other data as well as request additional information in order to effectively supervise and enforce the terms of this Licence, the provisions of the Telecommunications Law and the regulations issued thereunder.
- 17.2 All information requested by the Regulator must be provided by the Licensee within the time limits requested by the Regulator and shall be complete, accurate and free from material error.

18 LICENCE FEES

- 18.1 The initial licence fee for the period of the Licence from the Effective Date until the end of the calendar year in which the Licence is awarded shall be Thirty-Five thousand Bahraini Dinar (BHD 35,000).
- 18.2 The annual licence fee for each subsequent calendar year shall be as per the then applicable Schedule of Fees Regulation.



18.3 The applicable licence fee shall be paid to the Regulator in Bahraini Dinars within the period that may be determined by the Regulator from time to time.

19 DURATION AND RENEWAL

19.1 The Effective Date for this Licence is 2 June 2019 and is valid for a term of fifteen (15) years.

19.2 The Regulator shall renew the Licence upon request by the Licensee for additional terms of ten (10) years upon expiration of the current Licence term, provided that the Licensee is not, and has not been, in material breach of the Licence (in which case, the Regulator may veto renewal in accordance with Article 30 of the Telecommunications Law).

20 MODIFICATION, REVOCATION AND TERMINATION

20.1 The Licence may be modified in any of the following ways at any time by:

(a) written agreement between the Regulator and the Licensee;

(b) the Regulator if the Regulator determines that such modification is necessary to make the conditions of the Licence consistent with terms being imposed generally in respect of other Licences, for the purpose of ensuring fair and effective competition between licensees or to the extent necessitated by technological development, provided that the Regulator shall have:

(i) given the Licensee six (6) months written notice of the proposed modification; and

(ii) consulted with the Licensee;

(c) an order of modification by the Regulator in accordance with Article 35 of the Telecommunications Law;

(d) a determination of the Regulator that such modification(s) is / are necessary to comply with the Telecommunications Law.

20.2 The Licence may be revoked in any of the following ways at any time by:

(a) written agreement between the Regulator and the Licensee;

(b) an order of revocation by the Regulator in accordance with the provisions of the Law;

- (c) if the Licensee is dissolved, or enters into liquidation, bankruptcy or equivalent proceedings or makes a general assignment for the benefit of creditors.

20.3 The Licence shall automatically terminate upon the expiry of its term if it is not renewed in accordance with section 19.2 above.

21 FORCE MAJEURE

21.1 If the Licensee is prevented from performing any of its obligations under this Licence because of Force Majeure the Licensee shall notify the Regulator of the obligations it is prevented from performing and the reason why as soon as practicable after it becomes aware of such Force Majeure.

21.2 The Regulator may suspend those obligations referred to in section 21.1 and the Licensee will not be liable to perform those obligations, for so long as the Force Majeure continues, only if and to the extent that the inability to perform could not have been prevented by taking steps specifically required under this Licence or other reasonable precautions and the inability cannot reasonably be circumvented by the Licensee at its expense through the use of alternate sources, work-around plans or other means.

22 LAWFUL ACCESS

22.1 The Licensee shall comply with all orders and/or directions (including Emergency Orders) issued by the Regulator in relation to the Implementation of Lawful Access.

22.2 The Licensee shall meet the costs determined by the Regulator in relation to its obligations regarding national security and internet safety including all costs relating to:

- (a) the installation, management and operation of all technical solutions required to ensure that access to Website content is as mandated by the Regulator from time to time;
- (b) the installation, management and operation of all systems regarding the Implementation of Lawful Access;
- (c) any other system or matter required to ensure that the Licensed Network is compliant with the Licensee's obligations as notified to the Licensee by the Regulator from time to time.



Telecommunications Regulatory Authority



23 CRITICAL INFRASTRUCTURE

- 23.1 The Licensee shall take all appropriate measures to manage Risks to the security (which shall include, without limitation, national security, asset security, information security, cyber security, organisational security and physical security as described in the Separation Guidelines) and availability of its Infrastructure and take all appropriate steps to protect, so far as possible, the security and availability of its Infrastructure.
- 23.2 The Licensee will inform the Regulator within twenty-four (24) hours of any security breach or potential security breach that affects its Infrastructure.

24 DISPUTE RESOLUTION

- 24.1 All disputes between the Licensee and the Regulator arising out of this Licence shall be resolved in accordance with the provisions of Chapter XVI of the Telecommunications Law.
- 24.2 The courts of the Kingdom shall have jurisdiction over disputes between the Licensee and other Licensed Operators in connection with Telecommunications activities which they are licensed to conduct; provided, however, that the parties to such dispute may agree that the dispute be referred to arbitration, in which case, unless such parties agree otherwise and provided that such agreement is not contrary to the Bahrain Arbitration Law (No. 9/2015), the provisions of Articles 67 to 71 of the Telecommunications Law shall apply mutatis mutandis.

25 COMPLIANCE

- 25.1 Without prejudice to the Regulator's powers under the Telecommunications Law and/or any other regulatory instrument, if the Licensee fails to comply with its obligations under this Licence, the Regulator may take such action as it deems necessary and appropriate in accordance with the provisions of Article 3(c), 35 and/or 65 of the Telecommunications Law (as appropriate) including a requirement for the Licensee to make available additional products and services on such terms and conditions (including duration and price) as may be determined by the Regulator.

26 NOTICES

- 26.1 All notices from the Licensee to the Regulator and vice versa shall be in writing with acknowledgement of delivery to the following addresses:


Telecommunications Regulatory Authority



If sent to the Regulator: Telecommunications Regulatory Authority, PO Box 10353,
Manama, Kingdom of Bahrain

If sent to the Licensee: Building No. 1095, Road 1425, Block 1014, Al Hamalah,
Kingdom of Bahrain

Either party may change its above address by notifying the other party in writing at least
fifteen (15) days before such change takes effect.

27 TRANSITIONAL PROVISIONS

27.1 The Licensee shall from the Effective Date provide the Licensed Services in
accordance with the Reference Offer in the version approved by the Regulator prior to
the Effective Date.

END

Acceptance by: BNET B.S.C (c)



Name: *MOHAMMED BVASHAIT*

Designation: *CEO, BNET*

Date: *26-07-2019*

Table of Contents

	Page
1 GRANT OF LICENCE	2
2 DEFINITIONS	3
3 STATUS OF THE LICENSEE	7
4 LICENSEE OBLIGATIONS	8
5 LICENSED NETWORK AND SERVICES	11
6 RESTRICTIONS ON THE LICENSEE	13
7 DEPLOYMENT TARGETS	14
8 QUALITY OF SERVICE REQUIREMENTS	14
9 INTERRUPTIONS TO THE LICENSED SERVICES	14
10 PROVISION OF ACCESS	15
11 CONNECTION POINTS	15
12 ACCESS TO LAND	15
13 INTEROPERABILITY AND TECHNICAL STANDARDS	15
14 PRIVACY AND CONFIDENTIALITY	16
15 ANTI-COMPETITIVE PRACTICES	17
16 ACCOUNTING REQUIREMENTS	17
17 REQUIREMENT TO PROVIDE INFORMATION AND INSPECTION	18
18 LICENCE FEES	18
19 DURATION AND RENEWAL	19
20 MODIFICATION, REVOCATION AND TERMINATION	19
21 FORCE MAJEURE	20
22 LAWFUL ACCESS	20
23 CRITICAL INFRASTRUCTURE	21
24 DISPUTE RESOLUTION	21
25 COMPLIANCE	21
26 NOTICES	21
27 TRANSITIONAL PROVISIONS	22

ترخيص ممتاز لمرافق الاتصالات الدولية
الممنوح لشركة كلام تيليكوم البحرين ش.م.ب بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩

هيئة تنظيم الاتصالات
TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

**INDIVIDUAL INTERNATIONAL TELECOMMUNICATIONS FACILITIES LICENSE
GRANTED TO**

Kalaam Telecom Bahrain B.S.C (C)

Commercial Registration No. 56219

**BY THE TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY UNDER
SECTION 25, SECTION 29 AND SECTION 80 (e) OF THE LEGISLATIVE DECREE
48 OF 2002 WITH RESPECT TO TELECOMMUNICATIONS**

Document Number: LAD/0719/222

Date of Issue of Original License: 17 July 2019

Effective Date of Amendment:

Approved by the Acting General Director of the TRA



Nasser bin Mohamed Al-Khalifa

**INDIVIDUAL LICENSE FOR INTERNATIONAL TELECOMMUNICATIONS
FACILITIES INTENDED GRANTED TO KALAAM TELECOM BAHRAIN B.S.C
(C) BY THE TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY**

1. GRANT OF LICENSE

- 1.1 The Telecommunications Regulatory Authority (the "**Regulator**") hereby grants Kalaam Telecom Bahrain B.S.C (C) (the "**licensee**") this license, under the Telecommunications Law promulgated by Legislative Decree No. 48 of 2002, by virtue of which the licensee is authorized to install, operate and manage the international telecommunications facilities described herein in the Licensed area set out herein (the "**license**").
- 1.2 This license shall be subject to the provisions herein stated, the Telecommunications Law and any regulations issued thereunder.
- 1.3 Licensee Address: P.O. Box 21421, Seef District, Kingdom of Bahrain

2. DEFINITIONS

- 2.1 For the purposes of this license:
- (a) A meaning or definition provided for any word, phrase or expression under the Telecommunications Law shall also be applicable to such word, phrase or expression in this license; unless the context requires otherwise.
- (b) A reference to significant market power or dominant position shall be a reference to such power or position, as the case may be, for the relevant market as determined by the Regulator from time to time.
- (c) The following terms and expressions shall have the following meanings unless the context requires otherwise:

"Affiliate" means, as used with respect to any person, any other person directly or indirectly controlling, controlled by, or under common control with, that person. In the case where one person owns, directly or indirectly, 50% or more of the share capital, voting rights, securities, or other ownership interest of another person, both such persons shall be deemed an Affiliate;



"Cable landing station" means the point at which any cable landed in Bahrain connects to another public telecommunications network within the Kingdom of Bahrain, including, but not limited to, buildings, equipment and land necessary to establish and maintain such connection;

"Call" includes any communication conveying voice and data:

- (a) whether between persons and persons, things and things or persons and things;
- (b) whether in the form of speech, music or other sounds;
- (c) whether in the form of data;
- (d) whether in the form of text;
- (e) whether in the form of visual images (animated or otherwise);
- (f) whether in the form of signals; and
- (g) whether in any combination of the foregoing forms;

"Control" means, as applied to any person, the possession, directly or indirectly, of the power to direct or cause the direction of the management of that person, whether through ownership, voting or other means and **"controlling"** and **"controlled"** shall be construed accordingly;

"Declaration of Compliance" means the licensee's declaration of compliance dated 8 July 2019 attached to this license and marked as Attachment A;

"Effective date" means the date referred to in section 17.1;

"Fixed earth station" means the first point at which any satellite down-link landed in Bahrain connects to a public telecommunications network within the Kingdom of Bahrain, including, but not limited to, buildings, equipment and land necessary to establish and maintain such connection, but excluding a very small aperture terminal ;

"Force Majeure" means any cause affecting the performance by the licensee of any obligation hereunder arising from acts, events, omissions, happenings or non-happenings beyond its reasonable control including (but without limiting

the generality thereof) governmental or States' acts or regulations, fire, flood, inclement weather, terrorism or any disaster or an industrial dispute (other than relating to the licensee's own workforce) affecting the provision of Licensed services. Any act, event, omission, happening or non-happening only will be considered Force Majeure if it is not attributable to the wilful act, neglect or failure to take reasonable precautions of the licensee, its officers, contractors, sub-contractors, agents, servants or employees;

"**International telecommunications facilities**" means telecommunications facilities used or intended for use in connecting the Kingdom of Bahrain to countries or territories outside the Kingdom of Bahrain, or *vice versa*, for the provision of an international telecommunications service;

"**International telecommunications service**" means the provision of telecommunications services between the Kingdom of Bahrain and countries; or territories outside the Kingdom of Bahrain, or *vice versa*;

"**Licensed area**" means the territory of the Kingdom of Bahrain;

"**Licensed Facilities**" means the facilities described under section 3.1;

3. LICENSED FACILITIES

3.1 The licensee is authorised on a non-exclusive basis to install, operate and manage its international telecommunications facilities in the Licensed area. For the avoidance of doubt, the licensee may only provide international telecommunications services if it is also the holder of an international telecommunications services license.

3.2 The licensee is authorised to connect its international telecommunications facilities to:

- (a) any Fixed Telecommunications Infrastructure Network in line with any agreements entered into with any holder of a Fixed Telecommunications Infrastructure Network License;
- (b) any telecommunications network operated under an appropriate telecommunications license; and

(c) any telecommunications equipment approved for connection in accordance with section 38 of the Telecommunications Law and any regulations issued pursuant to the Telecommunications Law.

3.3 The licensee may, with the prior written approval of the Regulator, conduct any or all of the foregoing activities through an Affiliate or sub-contract the conduct of any or all of the foregoing activities to another person; provided, however, that the licensee shall continue to be fully liable for any obligation arising in relation to any such activity. The Regulator may revoke its approval at any time by providing reasonable advance notice to the licensee in writing. The prior written approval of the Regulator shall not be required if such Affiliate is and remains wholly-owned by the licensee, provided always that the Regulator shall be notified in writing of such arrangement.

4. LOCATION OF INTERNATIONAL TELECOMMUNICATIONS FACILITIES

4.1 The licensee shall provide the Regulator with a specific description of the location of each cable landing station and fixed earth station, as the case may be, installed, operated or managed by the licensee within the Licensed area pursuant to this license. The description shall include a map showing specific geographic coordinates of any such cable landing station or fixed earth station.

4.2 The licensee shall at all times comply with any requirements of the Kingdom of Bahrain regarding the location and concealment of its international telecommunications facilities for the purpose of protecting and safeguarding its international telecommunications facilities from damage or destruction.

4.3 The location of any international telecommunications facilities within the Licensed area shall be moved or shifted by the licensee at the licensee's expense upon the request of the Regulator, whenever the Regulator considers such course necessary in the public interest, such as for reasons of national defense or for the maintenance and improvement of harbours for navigational purposes.

5. QUALITY OF SERVICE REQUIREMENTS

5.1 The licensee shall meet the quality of service requirements, if any, determined from time to time by the Regulator pursuant to a regulation (the "quality of service requirements").



5.2 The licensee shall ensure that it maintains information records in a form to be approved by the Regulator within six (6) months of the Effective date for the purposes of satisfying the Regulator that the licensee is meeting the quality of service requirements.

6. INTERRUPTIONS OF LICENSED ACTIVITIES

6.1 The licensee shall not intentionally interrupt or suspend the operation of its international telecommunications facilities (or any part thereof) in the normal course of business, without having first obtained the prior written approval of the Regulator and provided reasonable advance notice to persons to be affected by such interruption or suspension.

7. PROVISION OF ACCESS

7.1 Subject to section 7.3, if the licensee is a public telecommunications operator in a dominant position, the licensee shall provide access to its international telecommunications facilities on the reasonable request of any licensed operator in accordance with section 57 of the Telecommunications Law. Access shall be provided in a manner that is non-discriminatory and at a point or level within such network that is determined by the Regulator to be technically feasible and consistent with the most efficient delivery of telecommunications services to the ultimate consumer of such services.

7.2 The licensee shall provide the access within a maximum period from the date of request as shall from time to time be determined by the Regulator as set forth in the regulations.

7.3 The licensee shall not be required to provide access where in the Regulator's view it is not reasonable to require the licensee to provide access, including, but not limited to, where it would expose any person engaged in provision of the access services to undue risk to health or safety.

7.4 In accordance with section 57(e) of the Telecommunications Law, the Regulator may determine all tariffs to be made for the provision by the licensee of access services. In determining such tariffs the Regulator shall consider international benchmark charging levels for a similar service and



conditions prevailing within the Licensed area, including scale, but, in any event, shall ensure that such tariffs are:

- (a) cost oriented and sufficiently unbundled so that the acquirer of access services does not pay for network components of facilities that it does not require; and
- (b) in all cases reasonable and, with respect to similarly situated users, non-discriminatory.

8. INTERCONNECTION WITH OTHER PUBLIC TELECOMMUNICATIONS OPERATORS

8.1 If the licensee is a public telecommunications operator in a dominant position, it shall provide interconnection to other public telecommunications operators in accordance with section 57 of the Telecommunications Law.

9. ACCESS TO LAND

9.1 The licensee shall be entitled to use public and private properties in accordance with the provisions of Chapter XIII of the Telecommunications Law.

10. RADIOCOMMUNICATIONS AND FREQUENCY ALLOCATION

10.1 The licensee may apply to the Regulator for the right to use telecommunications frequencies or frequency bands within the jurisdiction of the Regulator in accordance with a frequency license to be granted under section 44 of the Telecommunications Law.

10.2 The licensee shall ensure that the radiocommunications equipment comprised in any of its radiocommunications stations is designed and constructed, used and maintained, so as not to cause any undue interference even when in use in compliance with the rules from time to time established by the Regulator.

10.3 The licensee shall not permit or suffer any person to use its radiocommunications equipment comprised in any of its radiocommunications stations unless the person is under the control of, and authorised by, the licensee.



10.4 The licensee shall ensure that all persons using its radiocommunications equipment comprised in any of its radiocommunications stations are made aware of the relevant terms of this license together with any applicable license and comply with them.

10.5 Without derogating from section 77 of the Telecommunications Law, the licensee shall permit any person authorised by the Regulator to have access to any of its radiocommunications stations and to inspect or test its radiocommunications equipment at any reasonable time or whenever an emergency situation exists, at any time, for the purpose of verifying compliance with the terms of the license, the provisions of the Telecommunications Law and regulations issued thereunder or for the purpose of investigating sources of radiocommunications interference.

11. INTEROPERABILITY AND TECHNICAL STANDARDS

11.1 The licensee shall comply with relevant regulations and technical specifications issued by the Regulator in order to ensure interoperability of its international telecommunications facilities with telecommunications services and telecommunications networks provided by other licensed operators to the extent technically feasible.

12. PRIVACY AND CONFIDENTIALITY

12.1 The licensee shall use all reasonable endeavours to ensure the privacy and confidentiality of information and business secrets obtained in the course of its business from any user by establishing and implementing reasonable procedures for maintaining privacy and confidentiality of such information subject to any requirement under law.

12.2 The licensee shall maintain sufficient information on its privacy and confidentiality procedures to satisfy the Regulator, at its reasonable request, that the requirements of section 12.1 are being met.

12.3 The licensee shall not use or allow to be used any apparatus comprised in its international telecommunications facilities which is capable of recording, monitoring, or intruding into calls unless it complies with applicable law.



13. ANTI-COMPETITIVE PRACTICES

13.1 Without derogating from section 65 of the Telecommunications Law, the licensee will not, alone or together with others, engage in or continue or knowingly acquiesce to any anti-competitive practices and, in particular, the licensee shall:

- (a) not engage in anti-competitive cross-subsidization;
- (b) if dominant, not abuse its dominant position;
- (c) not enter into exclusive arrangements with third parties for the location of its facilities;
- (d) not enter into any agreements, arrangements or undertakings with any person, including any supplier of services that compete with any of the activities described in this license, which have as their objective or cause the fixing of prices or other restraint on competition;
- (e) not use information obtained from competitors if the objective or effect of such use is anti-competitive;
- (f) make available to other licensed operators on a timely basis technical information about essential facilities and other commercially relevant information that is necessary for them to provide telecommunications services; and
- (g) not (whether in respect of the tariffs or other terms applied or otherwise) show undue discrimination against particular persons or persons of any class or description as respects the provision of any Licensed service.

14. ACCOUNTING REQUIREMENTS

14.1 The licensee shall present in written form regulatory accounts for the licensed telecommunications activities in accordance with the applicable regulations.

14.2 The Regulator may require the licensee to submit other accounting information it may require in order to effectively supervise and enforce the terms of this license and the provisions of the Telecommunications Law.

14.3 If the licensee fails to comply with its obligations under sub-sections 1 and 2 above or if the accounting system presented by the licensee fails to achieve the objectives set forth in these subsections and the Regulator deems it necessary and appropriate in accordance with the provisions of section 3(c) of the Telecommunications Law, it may order the licensee to implement separation within a period to be determined by the Regulator.

15. REQUIREMENT TO PROVIDE INFORMATION AND INSPECTION

15.1 Without derogating from section 53 and 77 of the Telecommunications Law, the licensee is required to maintain such information as will enable the Regulator to carry out its functions under the Telecommunications Law in such manner as the Regulator may from time to time request. The Regulator shall have the right to request the licensee to submit periodic reports, statistics and other data as well as request additional information in order to effectively supervise and enforce the terms of this license, the provisions of the Telecommunications Law and the regulations issued thereunder.

16. LICENSE FEES

16.1 The initial license fee for the period from the Effective date until the end of the calendar year in which the license is awarded shall be BD 20,000.

16.2 The annual renewal license fee for each subsequent year shall be one (1)% of the gross annual turnover of the licensee attributable to the Licensed services, payable in advance using the gross annual turnover of the previous year and adjusted for any change when the gross annual turnover for the current year becomes available.

16.3 The applicable license fee shall be paid to the Regulator in Bahraini Dinars:

- (a) on or before the date that is thirty days after the Effective date, for the period from the Effective date until the end of the calendar year during which the license is awarded; and
- (b) annually in advance no later than 31 January of each calendar year thereafter.

17. DURATION AND RENEWAL

- 17.1 The Effective date for this license is 17 July 2019 (the “Effective date”). This license shall be valid for a term of fifteen (15) years.
- 17.2 The Regulator shall renew the license upon request by the licensee for additional terms of ten (10) years upon expiration of the current license term, provided that the licensee is not, and has not been, in material breach of the license (in which case, the Regulator may veto renewal in accordance with section 30 of the Telecommunications Law).

18. MODIFICATION, REVOCATION AND TERMINATION

- 18.1 The license may be modified in any of the following ways at any time by:
- (a) written agreement between the Regulator and the licensee;
 - (b) the Regulator if the Regulator determines that such modification is necessary to make the conditions of the license consistent with terms being imposed generally in respect of all licenses issued in the same category, for the purpose of ensuring fair competition between licensees in that category or to the extent necessitated by technological development, provided that the Regulator shall have:
 - (i) given the licensee six (6) months written notice of the proposed modification; and
 - (ii) consulted with the licensee;
 - (c) an order of modification by the Regulator in accordance with section 35 of the Telecommunications Law;
 - (d) a determination of the Regulator that such modification(s) is / are necessary to comply with the Telecommunications Law.
- 18.2 The license may be revoked in any of the following ways at any time by:
- (a) written agreement between the Regulator and the licensee;
 - (b) an order of revocation by the Regulator in accordance with section 35 of the Telecommunications Law;



- (c) if the licensee is dissolved, or enters into liquidation, bankruptcy or equivalent proceedings or makes a general assignment for the benefit of creditors; and
- (d) if the licensee is determined to have been in breach of any condition precedent including those set out in its Declaration of Compliance.

18.3 The license shall terminate automatically upon the expiry of its term if it is not renewed in accordance with section 17.2 above.

19. FORCE MAJEURE

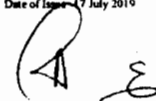
19.1 If the licensee is prevented from performing any of its obligations under this license because of Force Majeure the licensee shall notify the Regulator of the obligations it is prevented from performing as a result as soon as practicable after it becomes aware or reasonably should become aware of such Force Majeure.

19.2 The Regulator shall suspend those obligations referred to under section 19.1 and the licensee will not be liable to perform those obligations, for so long as the force majeure continues, only if and to the extent that the inability to perform could not have been prevented by taking steps specifically required under the law or this license or other reasonable precautions and the inability cannot reasonably be circumvented by the licensee at its expense through the use of alternate sources, work-around plans or other means.

20. DISPUTE RESOLUTION

20.1 All disputes between the licensee and the Regulator arising out of this license shall be resolved in accordance with the provisions of Chapter XVI of the Telecommunications Law.

20.2 The courts of the Kingdom of Bahrain shall have jurisdiction over disputes between the licensee and other licensees in connection with telecommunications activities which they are licensed to conduct, provided, however, that a party to such dispute may require the dispute to be referred to arbitration, in which case, unless the parties agree otherwise and provided that such agreement is not contrary to Chapter VII of the Civil & Commercial Procedural Law of 1971, the provisions of sections 67 to 71 of the Telecommunications Law shall apply *mutatis mutandis*.



21. COMPLIANCE

21.1 Without prejudice to the Regulator's powers under the Telecommunications Law and/or any other regulatory instrument, if the licensee fails to comply with its obligations under this license, the Regulator may take such action as it deems necessary and appropriate in accordance with the provisions of Article 3(c), 35 and/or 65 of the Telecommunications Law (as appropriate).

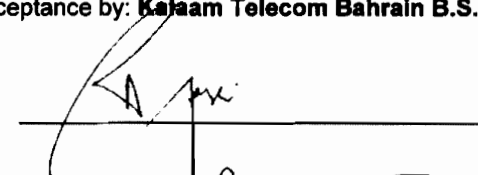
22. NOTICES

22.1 All notices from the licensee to the Regulator and vice versa shall be in writing and sent by registered mail with acknowledgement of delivery to the following addresses:

- (a) If sent to the Regulator: PO Box 10353, Manama, Kingdom of Bahrain.
- (b) If sent to the licensee: P. O. Box 21421, Seef District - Kingdom of Bahrain

22.2 Either party may change its above address by notifying the other party in writing at least fifteen (15) days before such change takes effect.

Acceptance by: **Kalaam Telecom Bahrain B.S.C. (C)**


 Name: VEER ARJUN PASSI
 Designation: C.E.O
 Date: 22/July/2019



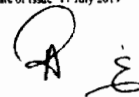


TABLE OF CONTENTS

	Page
1. GRANT OF LICENSE.....	1
2. DEFINITIONS.....	1
4. LOCATION OF INTERNATIONAL TELECOMMUNICATIONS FACILITIES.....	4
5. QUALITY OF SERVICE REQUIREMENTS.....	4
6. INTERRUPTIONS OF LICENSED ACTIVITIES.....	5
7. PROVISION OF ACCESS.....	5
8. INTERCONNECTION WITH OTHER PUBLIC TELECOMMUNICATIONS OPERATORS.....	6
9. ACCESS TO LAND.....	6
10. RADIOCOMMUNICATIONS AND FREQUENCY ALLOCATION.....	6
11. INTEROPERABILITY AND TECHNICAL STANDARDS.....	7
12. PRIVACY AND CONFIDENTIALITY.....	7
13. ANTI-COMPETITIVE PRACTICES.....	8
14. ACCOUNTING REQUIREMENTS.....	8
15. REQUIREMENT TO PROVIDE INFORMATION AND INSPECTION.....	9
16. LICENSE FEES.....	9
17. DURATION AND RENEWAL.....	10
18. MODIFICATION, REVOCATION AND TERMINATION.....	10
19. FORCE MAJEURE.....	11
20. DISPUTE RESOLUTION.....	11
21. COMPLIANCE.....	12
22. NOTICES.....	12

ATTACHMENT A

Declaration of Compliance

8 July 2019





CONFIDENTIAL

08 July 2019

Sh. Nasser Bin Mohammed Al Khalifa
Acting General Director
Telecommunications Regulatory Authority ("the Authority")
PO Box 10353
Manama
Kingdom of Bahrain

Dear Sh. Nasser

Re: Declaration of compliance with the provision of Telecommunication Law regarding IFL

This letter is in response to the Authority's letter dated 2nd July 2019 [Ref: LAD/07/19/214] in regards to the International Telecommunications Facilities License (IFL) application request of Kalaam Telecom ("Kalaam"), submitted on 14th Oct 2018.

Kalaam warrants that throughout the term of its licences it has fully complied with all applicable laws and regulations and with the terms of its licences. Kalaam acknowledges and accepts that this declaration shall constitute an essential condition precedent for the Authority's consideration of Kalaam's application for an IFL License.

We will be pleased to provide any further clarifications relating to the license or the declaration above.

Thanks and looking forward to the Authority's support as always.

Yours sincerely,



Veer Passi
CEO
Kalaam Telecom Bahrain B.S.C (C)



وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

إعلانات مركز المستثمرين

إعلان رقم (٧٨٣) لسنة ٢٠١٩

بشأن إلحاق مؤسستين فرديتين

بشركة ذات مسئولية محدودة

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ محمد فاروق عبدالغفور محمد ميرزا، مالك المؤسستين الفرديتين اللتين تحملان اسم (قصر الدولفين للمقاولات)، و(الدولفين للتركيب)، المسجلتين بموجب القيد رقم ٣-٧٦٦٩٤ و٤-٧٦٦٩٤، طالباً إلحاق المؤسستين بالشركة ذات المسئولية المحدودة المسماة (دولفين للاستشارات ذ.م.م)، وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتصبح مملوكة لكل من: محمد فاروق عبدالغفور محمد ميرزا و ANITHA SIVA SELVA KUMAR و SIVA SELVA KUMAR SRIKRISHNAN NADAR.

إعلان رقم (٧٨٤) لسنة ٢٠١٩

بشأن تحويل شركة ذات مسئولية محدودة

إلى مؤسسة فردية

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه الشركاء في الشركة ذات المسئولية المحدودة التي تحمل اسم (مركز هايكير الطبي ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ١١٧٨٨٢، طالبين تغيير القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى مؤسسة فردية، وتصبح مملوكة للسيدة جواهر عبدالله عبدالكريم علي الملا، وتعيين شركة التضامن المهنية المسماة (مور ستيفينز) لمتابعة إجراءات التحويل.

إعلان رقم (٧٨٥) لسنة ٢٠١٩

بشأن تحويل مؤسسة فردية

إلى شركة تضامن

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه ورثة المرحوم السيد/ أحمد جاسم علي نصيف، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (نصيف لتصليح عادم السيارات)،

المسجلة بموجب القيد رقم ١٨٧٤١، طالبين تغيير القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة تضامن باسم الورثة، وبرأسمال مقداره ٢٢٠ (مائتان وعشرون) ديناراً بحرينياً، وبذلك تصبح مملوكة لكل من: فاضل أحمد جاسم نصيف، علي أحمد جاسم علي نصيف، سعيد أحمد جاسم علي نصيف، فاطمة أحمد جاسم علي نصيف، نعيمة أحمد جاسم علي نصيف، رباب أحمد جاسم علي نصيف، سوسن أحمد جاسم علي نصيف، أسماء أحمد جاسم علي نصيف.

إعلان رقم (٧٨٦) لسنة ٢٠١٩

بشأن تحويل مؤسسة فردية

إلى شركة الشخص الواحد

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ حسين إبراهيم حسن علي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (إبراهيم حسن علي خميس)، المسجلة بموجب القيد رقم ٧٠١٠، طالباً تغيير القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة الشخص الواحد، وبرأسمال مقداره ٢٠,٠٠٠ (عشرون ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم المالك نفسه.

إعلان رقم (٧٨٧) لسنة ٢٠١٩

بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية

إلى شركة ذات مسئولية محدودة

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه السيدة/ أمينة يوسف أحمد لحدان، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (خياطة أميمة)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٢٦٩٥، طالبة تحويل الفرع الثامن من المؤسسة إلى شركة ذات مسئولية محدودة قائمة بذاتها، وبرأسمال مقداره ٥,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتصبح مملوكة لكل من: أمينة يوسف أحمد لحدان و ABDUL SALAM CHOYIMADATHUMMAL و NAVAS CHOYI MADATHUMMAL و ILLATH MUHAMMED.

إعلان رقم (٧٨٨) لسنة ٢٠١٩

بشأن تحويل مؤسسة فردية

إلى شركة الشخص الواحد

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ محمود عبدالرضا عباس قناضي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (قناضي أوبيجي د أرت كوميرس)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٣٠٨٦٤، طالباً تغيير القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة الشخص الواحد، وبرأسمال مقداره ٥٠٠ (خمسمائة) دينار بحريني، وتسجل باسم المالك نفسه.

**إعلان رقم (٧٨٩) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل شركة تضامن
إلى شركة الشخص الواحد**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ عبدالمجيد علي أحمد بوحسين والسيد/ عبدالحكيم عيسى راشد العرادي، صاحباً شركة التضامن التي تحمل اسم (جلاكسي للسفر والسياحة/ تضامن)، المسجلة بموجب القيد رقم ٤١١٢١-١، معلّنين عن تنازلهما عن كامل حصصهما بالشركة لشيماء حميد سلمان أحمد الشويخ، وطالبين تغيير شكلها القانوني وذلك بتحويلها إلى شركة الشخص الواحد، وبرأسمال مقداره ٣٠,٠٠٠ (ثلاثون ألف) دينار بحريني، وتصبح مملوكة لشيماء حميد سلمان أحمد الشويخ.

**إعلان رقم (٧٩٠) لسنة ٢٠١٩
بشأن تخفيض رأسمال مصرف (إبدار ش.م.ب. مقللة)
وتغيير الاسم التجاري**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه أصحاب الشركة المساهمة البحرينية المقللة التي تحمل اسم (مصرف إبدار ش.م.ب. مقللة)، المسجلة بموجب القيد رقم ٦٥٥٤٩، طالبين تخفيض رأسمال الشركة من ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار إلى ٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠، وتغيير اسمها التجاري من شركة (مصرف إبدار ش.م.ب. مقللة)، إلى شركة (إبدار كاييتال ش.م.ب. مقللة). فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

**إعلان رقم (٧٩١) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل شركة الشخص الواحد
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ صادق أحمد علي الدرازي، مالك شركة الشخص الواحد التي تحمل اسم (موزائيك هاوس ش.ش.و)، المسجلة بموجب القيد رقم ١١٥٢٥٣-١، طالباً تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ٣٠,٠٠٠ (ثلاثون ألف) دينار بحريني، وتكون مملوكة لكل من: صادق أحمد علي الدرازي، و ILSE VILJOEN .

**إعلان رقم (٧٩٢) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه السيدة/ رسمية عباد عبدالله أحمد، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (القبة الصفراء لصيانة السيارات)، المسجلة بموجب القيد رقم ٧٧٦٠٨-٧، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ٥٠,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتصبح مملوكة لكل من: حافظ علي أيوب مصطفى، وصالح بن سعيد بن مبارك الراشدي.

**إعلان رقم (٧٩٣) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ حبيب مهدي الوداعي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (أحد لمقاولات البناء والكهرباء)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٦٥٦٩-١، طالبا تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ٥٠,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتكون مملوكة لكل من: السيد حبيب مهدي هاشم الوداعي، و SAJITHRA SUKUMARAN و THOMAS MANALIL JOSEPH.

**إعلان رقم (٧٩٤) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل فرع بشركة ذات مسئولية محدودة
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه أصحاب الشركة ذات المسئولية المحدودة التي تحمل اسم (برج إيפל لإدارة الفنادق ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ٥٦١١٩-١، طالبين تحويل الفرع الثاني من الشركة إلى شركة ذات مسئولية محدودة قائمة بذاتها، وبرأسمال مقداره ٥٠,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وذلك بناءً على تنازل الشركاء عن كامل حصصهم في الفرع المذكور، وتصبح الشركة الجديدة مملوكة لكل من: إبراهيم عبدالله حمد عبدالله سعد آل سنان، وعبيد محمد صالح حسين.

**إعلان رقم (٧٩٥) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل شركة الشخص الواحد
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ إيروين

ألفاريز إيرينو، مالك شركة الشخص الواحد التي تحمل اسم (إيروين إيرينو ديزاين استوديو ش.ش.و)، المسجلة بموجب القيد رقم ١١٥٧٠٢، طالباً تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، برأسمال مقداره ٣,٠٠٠ (ثلاثة آلاف) دينار بحريني، وتكون مملوكة لكل من: إيروين ألفاريز إيرينو، وفوزية بيكم سيد راشد علي سيد أمير علي. فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى المركز المذكور مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

**إعلان رقم (٧٩٦) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ مرتضى سالم سلمان السلوم، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (الأرجوان للمقاولات)، المسجلة بموجب القيد رقم ٥٨١٩٥، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ٥,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتكون مملوكة لكل من: STANLY PAUL و SURESH KUMAR و PONNAYYAN ومرتضى سالم سلمان صباح السلوم.

**إعلان رقم (٧٩٧) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ فراس سمير عبدالله نورالدين، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (سيارتا مارين)، المسجلة بموجب القيد رقم ١١٥٨٧٨، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) دينار بحريني، وتكون مملوكة لكل من: فراس سمير عبدالله نورالدين، وفتح فرج مرزوق المحمد.

**إعلان رقم (٧٩٨) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة تضامن**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد/ محمود علي أحمد حمد المناعي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (تكنولوجيا للهندسة)، المسجلة بموجب القيد رقم ٨٩٧٤٨، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة تضامن، وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠

(ألف) دينار بحريني، وتكون مملوكة لكل من: محمود علي أحمد حمد المناعي، و محمد حسن محمد محمود.

**إعلان رقم (٧٩٩) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه شركة (بيكر تيلي جيه إف سي ذ.م.م)، نيابة عن مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (العاصفة للتجارة)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٧٥٩٢، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١٥٠،٠٠٠ (مائة وخمسون ألف) دينار بحريني، وتصبح الشركة مملوكة لكل من: خليل إبراهيم علي شاهين، وخالد خليل إبراهيم علي شاهين، ونور خليل إبراهيم علي شاهين.

**إعلان رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٩
بشأن تحويل شركة ذات مسئولية محدودة
إلى شركة الشخص الواحد**

يعلن مركز البحرين للمستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه الشركاء في الشركة ذات المسئولية المحدودة التي تحمل اسم (تنزنايت القابضة ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ٩٤٨٣٥-١، طالبين تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى شركة الشخص الواحد، وبرأسمال مقداره ٢٥٠،٠٠٠ (مائتان وخمسون ألف) دينار بحريني، وتصبح مملوكة للسيد / وسام محمد عياد أبو عامر.

إعلان بموعد حضور الجلسة أمام غرفة البحرين لتسوية المنازعات

رقم الدعوى: ٢٠١٩ / ٢

المدعية: شركة موزارت هولدنغ أي إن سي، وكيلها: المحامي حامد المحمود.
عنوان الوكيل: المنامة، مرفأ البحرين المالي، الطابق ١٦، مبنى جي.بي كورب رقم ١٤١١،
شارع ٤٦٢٦، مجمع ٣٤٦.

المدعى عليه الأول: فرانسيسكو سانشيز.

عنوانه: المنامة، برج الزباني، بناية رقم ١٣، شقة ١١، شارع رقم ٢٠٠١، مجمع ٣٢٠.
المدعى عليها الثانية: شركة إف إس إنفستمنت ليمتد (شركة بريطانية مجهولة العنوان).
المدعى عليها الثالثة: شركة أي جي بي هولدنغ ليمتد (شركة بريطانية مجهولة العنوان).
المدعى عليها الرابعة: شركة أي جي بي مانجمنت ليمتد (شركة بريطانية مجهولة العنوان).
المدعى عليها الخامسة: أوسترال ترست (شركة بريطانية مجهولة العنوان).
المدعى عليها السادسة: أوسترال هولدنغ (شركة بريطانية مجهولة العنوان).
المدعى عليها السابعة: شركة أبلايد ستراتيجيك إنستوتوت ليمتد لصاحبها فرانسيسكو
سانشيز (مجهولة العنوان).

المدعى عليها الثامنة: بياتريس جورسيا (مجهولة العنوان).

لذا تعلن غرفة البحرين لتسوية المنازعات للمدعى عليهم جميعهم المذكورين أعلاه
بموعد حضور جلسة ٢٣ سبتمبر ٢٠١٩ الساعة ١١:٣٠ صباحاً بمقر الغرفة وعنوانها: بناية
البارك بلازا، الطابق الثالث، مبنى ٢٤٧، شارع ١٧٠٤، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة
البحرين، وذلك عملاً بالقرار رقم (٦٥) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار لائحة إجراءات تسوية المنازعات
التي تختص بها غرفة البحرين لتسوية المنازعات بموجب الفصل الأول من الباب الثاني من
المرسوم بقانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٩، وليعلم.

مدير الدعوى

غرفة البحرين لتسوية المنازعات

إعلان شطب وكالتين تجاريتين

يفيد قسم الوكالات التجارية بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه تم شطب قيد الوكالتين التجاريتين المذكورة تفصيلها أدناه:

١١٧٣٦	رقم قيد الوكالة
BRINKER INTERNATIONAL AMERICAN LBJ FREEWAY DALLAS 6820	اسم الموكل وجنسيته وعنوانه
Restaurants Agent	اسم الوكيل
CHILIS GRILL	الاسم التجاري والعلامات التجارية موضوع الوكالة
محددة المدة	مدة الوكالة
استناداً للمادة ١٩ من قانون الوكالة رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ والمتمثل في تخلف في عدم تجديد الوكالة في الميعاد القانوني لذلك	سبب الشطب
٢٠١٩/٩/١٧	تاريخ الشطب

١٢٠٨٨	رقم قيد الوكالة
GEELY INTERNATIONAL CORPORATION CHINESE NO 87, QUIANYANG RD , SHANGHAI 200333 P R CHINA	اسم الموكل وجنسيته وعنوانه
شركة الوكالة التجارية العالمية للسيارات ذ.م.م.	اسم الوكيل
Parts For Cars, Trucks And Buses Cars	بيان البضائع موضوع الوكالة
GEELY	الاسم التجاري والعلامات التجارية موضوع الوكالة
غير محددة	نوع الوكالة
استناداً لنص المادة (١٩) من قانون لوكالة التجارية حيث إن تجديد قيد الوكالة قد تم خلافاً لأحكام المادة المشار إليها .	سبب الشطب
٢٠١٩/٩/١٨	تاريخ الشطب